

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبنية في القرآن الكريم

إعداد الطالب
محمد عبد الحميد رزق العساسفة

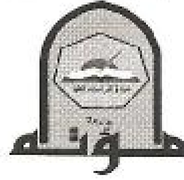
إشراف
الدكتور سيف الدين الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربيـــة

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد عبدالحميد العساسفة الموسومة بـــ:

تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبينة في القرآن الكريم

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. سيف الدين طه الفقراء		2011/07/28	مشرفاً ورئيساً
أ.د. نايل ممدوح أبو زيد		2011/07/28	عضواً
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2011/07/28	عضواً
د. يوسف حسين السحيمات		2011/07/28	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من تسلق المهالك من أجلي، إلى الذي تَحمَّلَ حر الـــصيف وبـــرد الـــشتاء، (والدي العزيز).

إلى الشمعة التي احترقت لتضيء من حولي، إلى من سهرت الليالي من أجل أن أصبح شجرة مثمرة يقطف منها الآخرون (أمي الغالية).

إلى صقور المستقبل الذين أكِنُّ لهم في القلب الحـــب والإخـــلاص(المهنـــدس عودة(أبو محمد)، سلامة بيك(أبو شهم)، الفارس عثمان(أبو تـــيم)، قتيبـــة أفنـــدي، الأستاذ عمار).

إلى من قدمنَ لي الحاجة في وقتها (أخواتي العزيزات).

إلى من وقفوا معي في أوقات الشدائد (زملائي الأعزاء).

إلى كل يد مدت لي العون والمساعدة.

إلى كل طالب علم بدد ظلام الجهل وأشعل نور العلم.

أهدي ثمرة جهدي

محمد العساسفة

الشكر والتقدير

الشكر لله أولا صاحب الفضل الذي أعانني ومنحني الصبر على إنجاز هــذا العمل المتواضع.

ومن ثم الشكر الموصول إلى الدكتور سيف الدين الفقراء، الــذي ســهّل لــي الطريق، وأنارها كما يُنار المصباح في طريق الظلام.

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور نايل ممدوح أبو زيد.
2. الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل.
3. الدكتور يوسف حسين السحيمات.

لتحملهم عناء قراءة هذه الرسالة، ومشاركتهم الحكم والتقييم.

محمد العساسفة

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبنية في القرآن الكريم

محمد العساسفة

جامعة مؤتة، 2011

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبنية في القرآن الكريم حيث يتعدد الإعراب وتتعدد المعاني تبعا له، وهذا يؤدي إلى الوصول إلى مختلف الظواهر اللغوية مثل الحمل على المعنى، والحمل على التوهم وغيرها.

وميدان هذه الدراسة هو القرآن الكريم، حيث اخترت الأسماء المبنية للتمثيل على هذه الظاهرة؛ وذلك لأنها تحتمل من أوجه التعدد ما لا يحتمله غيرها؛ وهذا يقودنا إلى معرفة المعاني المختلفة المنبثقة عنه.

والمنهج الذي اتبعته في دراستي هو دراسة هذه الظاهرة دراسة نظرية تطبيقية، وذلك بمعرفة كيفية تشكل هذه الظاهرة، ومعرفة آراء العلماء القدامى والمحدثين فيها، ومن ثم دراسة المسوغات التي تؤدي إلى تعددها والتمثيل عليها من القرآن الكريم ومن ثم استخراج بعض مظاهر التعدد في الأسماء المبنية في القرآن الكريم، ومعرفة أوجهها الإعرابية المتعددة بالاستعانة بآراء النحاة، ومن ثم ربط هذه الأوجه الإعرابية مع معانيها.

واعتمدت في دراستي هذه على كتب النحو القديمة، وبعض الكتب الحديثة، وقسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

وقد توصلت من دراستي إلى بعض النتائج والتي تتلخص في:

1. إنَّ القرآن الكريم وما يحويه من تنوع في المعنى يشتمل على العديد من الظواهر اللغوية، والتي تظهر من خلال ربط التفسير القرآني بالنحو والإعراب.
2. إنَّ المعنى والإعراب لا يمكن فصلهما عن بعضهما بعضاً، فكلاهما يقود إلى الآخر.

Abstract

Multiple Forms of Based-Nouns in Holy Quran

By: Muhamad Al- assasfeh

Mu’tah University, 2011

The goal of this study was to investigate the multiple forms of based-nouns in Holy Quran where meanings and parsing have multiple forms. This leads to inclusive linguistic phenomena such as meanings and affluence.

The field of this study is Holy Quran. In relation to this, the researcher chose based-nouns to exemplify this aspect because it has the possibilities of multiple forms in contrast with other aspects. This makes us realise the different concluded meanings.

This study adopted the applied theoretical framework through identifying the formation process of this phenomenon and viewing the opinions of ancient and modern scientists. Also, this study intended to know the reasons behind such multiple forms through providing some examples from Holy Quran.

Practically, this study emphasized investigating the multiple forms of based-nouns in Holy Quran and concluding some of the multiple forms phenomena in order to know their different parsing phases through the help of grammarians, then connecting them to their meanings.

This study depended on a bulk of resources and citations varied between books on syntax and other relevant areas. The study comprises and introduction, three chapters and a conclusion.

Finally, the findings of this showed that:

i) The variations of meanings in Holy Quran are interrelated and cannot be separated from each other.

ii) Varied forms of meaning in Holy Quran contain inclusive syntactic – linguistic affluence that appear through the link of Holy Quran interpretation with syntax and parsing.

الفصل الأول

ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية

1.1 كيفية تشكلها.

تعدد الأوجه الإعرابية من الظواهر البارزة في الدرس اللغوي، وهي مسألة حظيت بدراسات متعددة، ولا سيما في باب التأويل النحوي سواء في القرآن، أم في الحديث النبوي، أم في لغة الاستشهاد في الشعر والنثر.

وقد كان القرآن الكريم نموذجاً حياً لتعدد أوجه التأويل النحوي، التي حملت في طياتها مظاهر شتى من تعدد الأوجه الإعرابية، وتزداد مواطن التعدد النحوي في القرآن الكريم سعة، إذا امتد هذا التطور ليتناول القراءات القرآنية، حيث إنَّ في كل قراءة توجيه نحوي أو أكثر.

وقد كانت نظرية النحو العربية، وما بنيت عليه من أسس مثل:العامل، والرتبة والحركة الإعرابية، تحدد ضوابط للتأويل النحوي الذي يجب أن ينسجم مع القاعدة النحويّة، ومع المعنى المراد، فبعض هذه الظواهر تتلاشى أمام الأسماء المبنية؛ لأن البناء يعني لزوم حركة واحدة، ويحتمل من أوجه التعدد أكثر من غيره، ولذلك يخضع كل وجه للتأويل الذي تسمح بها قواعد النحو العربي، ويجيزها المعنى المقصود.

ولهذا كان هذا الموضوع ميداناً للكشف عن أوجه التعدد الإعرابي في الأسماء المبنية، على وفق ما سمحت به نظرية النحو، ولما أجازه النظام اللغوي العربي، وبيان ما يتعلق بذلك من معانٍ على حسب التأويل والتفسير، ومراعاة الأصل والتأويل في توجيه التعدد في هذه الأسماء.

ومن خلال الدراسات اللغوية التي قام بها النحاة، فقد توصلوا إلى أنَّ قواعد اللغة العربية في بنائها تنتمي إلى مدة تاريخية محددة، تبدأ من منتصف القرن الثاني قبل الهجرة، وتنتهي في أواخر القرن الرابع الهجري، ومن خلال هذه الدراسات التي أقامها النحاة القدامى، توصلوا إلى أنَّ القواعد اللغوية تنتمي إلى نظام لغوي واحد، له خصائصه اللغوية، والتي تميزه عن غيره من الأنظمة[1].

---

[1] - شاهين، كمال، 2003م، نظرية النحو العربي القديم دراسة للتراث اللغوي،كلية اللغات والترجمه، جامعة الإمام محمد بن سعود الطبعة الأولى، الرياض، ص14.

ولذلك كان على النحاة أن يفهموا اللغة من جميع جوانبها؛ حتى يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الجذور الأصلية لها، ومن ثم يقومون باستنباط النتائج التي توصلوا إليها، ومن ثم معرفة ما إذا كانت هذه القواعد متوافقة مع طبيعة المادة اللغوية التي تنتمي إليها، أم غير متوافقة.

وقد وقع النحاة في الكثير من الإشكالات، التي أدت إلى اضطراب قواعد اللغة، منها احتجاجهم في كثير من القواعد بلغات قبائل متعددة، مما يؤدي إلى اختلاط لهجات بعضها، وهذا يؤدي إلى تعدد أوجه القواعد الإعرابية واللغوية من قبيلة إلى قبيلة أخرى، الأمر الذي يستدعي البحث عن هذه الأوجه المتعددة من قواعد اللغة حتى يقعد النحاة قواعد اللغة على جذور لغوية متينة.

وقد بيَّن الدكتور كمال بشر رأيه في هذا الاختلاط فيقول:

"تحديد القبائل المأخوذ عنها بعدد معين، فيه نوع من تحديد البيئة، ولكنه كان تحديداً واسعاً، وبخاصة إذا علمنا أنَّ هذه القبائل لم تكن تقطن حياً واحداً، أو أحياء متجاورة، بل كان بعضها ينتمي إلى مناطق بعيدة مترامية الأطراف، ومن الواضح أنَّ هذا الاختلاف الجغرافي، لا بد أن يتبعه حتما اختلاف في العادات اللغوية، فالجمع دون تمييز يؤدي إلى الخلط"[1].

إنَّ الحديث عن الاختلافات اللغوية السابقة، يؤدي بنا إلى الوصول إلى أوجه لغوية متعددة انبثقت عن النحاة؛ الأمر الذي أدَّى إلى تعدد الأوجه الإعرابية لتلك الظواهر اللغوية مما دعا النحاة القدامى والمحدثين إلى البحث عن مظاهر هذا التعدد، ومن ثم البحث عن أسباب هذا التعدد.

فهذه الخلافات التي تدور بين النحاة تؤدي إلى ظهور أوجه إعرابية متعددة، وكلها انبثقت عن النحاة، وكل منهم متمسك بالوجه الذي صدر عنه[2]، كنحاة البصرة والكوفة الذين دار بينهم جدل طويل في كثير من القواعد النحوية منها: اختلافهم في

---

[1] - بشر، كمال،1971م، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف، القاهرة، ص63.

[2] - انظر شاهين، عبد الصبور، 1966م، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار العلم - مصر، ص274.

إعراب الأسماء الستة فقال الكوفيون: إنها معربة من مكانين، واحتجوا لذلك أنَّ هذه الحركات وهي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: (هذا أبٌ لك)، والأصل فيه (أبوٌ) فاستثقلوا الإعراب على الواو فـأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر، وأما البصريون فقالوا: إنها معربة من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنمـا دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس، والفـرق بـين المعـاني المختلفة بعضها عن بعض من الفاعلية والمفعولية، وهذا المعنى يحـصل بـإعراب واحد فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأنَّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر[1].

وإذا كانت الدراسات اللغوية ولدت خدمة للقرآن الكـريم، فـإن تعـدد المعنـى للتراكيب النحوية من التفسير والتأويل أدَّى إلى اختلاف العلماء في توجيه المعنـى، وربما اختلافهم في توجيه القواعد، وهذا ما جعل من لغة القرآن ميداناً حياً للتأويـل وتعدد الأوجه الإعرابية، وهذا ما أسهم في زيادة هذه الأوجـه، وتعـدد القـراءات واللهجات، وتعدد مناهج النحاة في التعامل مع النص القرآني.

2.1 آراء العلماء القدامى.

لقد تحدث النحاة القدامى عن الإعراب، وتعدده، وبينوا أهميته وأهدافه في الدلالة على المعاني، ولعل استقصاء هؤلاء العلماء يحتاج إلى جهد كبير، ولـذلك سـوف يسلط الباحث الضوء على بعض آرائهم:

فسيبويه(ت180هجري) برز لديه كثير من مسائل التأويـل وتعـدد الأوجـه الإعرابية فيقول في الإعراب:

"وهي تجرى على ثمانية مجار على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفـتح، والضم، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضـرب

[1]- أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، د.ت ،الإنصاف في مسائل الخلاف البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية صيدا – بيروت،ص17- 19.

فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف"[1].

فما نفهمه من قول سيبويه السابق أنَّ الإعراب عنده عبارة عن حركات، سواء كانت الحركات ظاهرة، أو مقدرة تكون على أواخر الكلم، فالإعراب عنده قسيم للبناء، فهذه الحركات التي توضع على أواخر الكلم تعبر عن موقع هذه الكلمة من الجملة رفعا، أو نصبا، أوجرا.

وقد بيَّن سيبويه في معرض حديثه عن تعدد الأوجه الإعرابية، أنَّ بعض الأوجه الإعرابية تُرجَّح على أوجه إعرابية أخرى، وقد ذكر سيبويه الأوجه الجائزة في مثل هذه المسالك منها: النصب على إضمار فعل وجوبا لوجود مفسره، أو الرفع على الابتداء، فالرفع عند سيبويه أرجح؛ لأنه لا يحتاج معه إلى إضمار مثل: (ضربت زيدا وزيدٌ ضربت).

ومن مظاهر تعدد الأوجه الإعرابية عند سيبويه، ذكره لكثير من الأوجه الإعرابية المحتملة، والتعليلات المناسبة لها، وتركيزه على ربط هذه الأوجه مع المعنى الذي يناسبها، ومن أمثلة ذلك البيت الشعري لهدبة بن خشرم:

فإنْ تَدِ في أَمْوالِنا لا نَضِقْ بها ذِراعاً وإنْ صبراً فَنَصْبِرُ للصَّبْرِ

وقال سيبويه في تحليل البيت الشعري السابق:"والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله وإن وقع صبر أو إن كان فينا صبر فإنَّا نصبر"[2].

وفي ترجيح الإضمار والتوجيه الإعرابي على حسب تقدير المضمر يقول سيبويه:

"هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولهم الناس مجزيون إن خيراً فخير، وإن شراً فشر والمرءُ مقتول بما قتل به، إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيف، وإن شئت أظهرت الفعل مثل إن كان شرا فشر، وإن كان

---

[1] - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، 1316هـ، الكتاب، المطبعة الكبرى الأميرية- القاهرة،ج1، ص20.

[2] - سيبويه، الكتاب،ج1، ص131.

خنجراً فخنجر"[1]. والوجه الثاني الرفع وهو الوجه الأكثر عند سيبويه، فعند إدخال الفاء في جواب الجزاء يستأنف ما بعدها.

وقد بيَّن سيبويه أنَّ ترجيح أوجه إعرابية على أوجه إعرابية أخرى سببها العلة وسبب ذلك كله هو المعنى، فالإعراب هو الذي يزيل الشوائب عن تلك المعاني وذلك من خلال الحركة الإعرابية التي تظهر في نهاية الكلمة.

وأمَّا **قطرب**(ت206هـ) فقد خالف الزجاجي في أنَّ الإعراب يدلُّ على المعاني، وإنما الإعراب عنده للتخفيف الذي يحدث من إسكان الحروف أثناء الكلام فيقول:

"يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها بعضاً، ولا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: (إن زيدا أخوك)، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما في الدار أحد إلا زيدٌ زيداً)، إلى أن قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله"[2].

وقد علل قطرب نفسه الإعراب فقال: "وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان؛ ليعتدل الكلام ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك، وساكن، ومتحركين وساكنين؟ ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، إلاَّ في حشو البيت ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم"[3].

وقد ناقش الزجاجي في الإيضاح الرأي السابق لقطرب بقوله: "أنَّه لو كانت الغاية من الإعراب هي وصل الكلام لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، وجاز

---

[1] - سيبويه،الكتاب، ج1، ص130.

[2] - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،1986م، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ص70.

[3] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام"[1].

فالزجاجي يريد أن يبين أنَّ الإعراب يدل دلالة أكيدة على المعنى، وليس الغاية منه الوصل بين ثنايا الجمل، فالعلاقة بين الإعراب والمعنى علاقة لا يمكن فصلها.

والفرَّاء(ت207هـ) يعد كتابه معاني القرآن من الكتب الرائدة التي وصلت إلينا من النحو الكوفي، وقد بيَّن الفرَّاء في هذا الكتاب إمكانية تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم، وقد يرجع ذلك إلى المعنى، وقد بيَّن أيضاً كيفية تحليل النحاة له على وجوه مختلفة، وقد أعطى الفراء لذلك أمثلة كثيرة لتعدد الأوجه الإعرابية.

ومن الأمثلة التي قدَّمها الفرَّاء على ذلك توجيهه للقراءات القرآنية توجيهات متعددة حسب قواعد النحو المعروفة، وقد ربط الفراء هذه التوجيهات المتعددة بالمعاني التي توجه لها كل قراءة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى**[ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ]**[2].

فقد وجَّه الفرَّاء هذه الآية على النحو التالي[3]:

1. إنَّ الكتاب يكون نعتاً(لذلك)، وبالتالي يكون الهدى في موضع رفع؛ لأنه خبر لذلك فكأنه قال: ذلك الكتاب لا شك فيه.
2. إنْ كانت لا ريب فيه خبر، رفعت هدى؛ لأنها تابعة لموضع (لا ريب فيه).
3. أنْ يكون الكتاب خبراً لاسم الإشارة فترفع هدى على القطع؛ لأنَّ(هدى) نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها؛ لأنَّ النكرة لا يكون دليلاً على المعرفة.

وقد توصل الفراء إلى أنَّ ترجيح الأوجه الإعرابية وتعددها في القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر؛ لأنَّه كلام ثابت غير قابل للتحريف والتبديل.

وقد قام الفراء بتأصيل قواعد النحو واللغة المستفادة من معاني القرآن الكريم، وقد كان هذا التأصيل مستنداً إلى أسس لغوية دقيقة، مستمدة من قواعد النحو

---

[1]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص71.

[2]- البقرة 2.

[3]- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، 1972م، معاني القرآن، طبعة دار الكتب المصرية، تحقيق أحمد يوسف نجاتي – ومحمد علي النجار، مصر، ج1، ص11.

العربي، مثال ذلك قوله تعالى**[قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ]**[1].

(ما) في الآية السابقة لها تقديرات متعددة وهي[2]:

1. أنْ تكون صلة منقولة (بيَّنَ لنا ما لونها بالنصب).
2. أنْ تكون مؤولة على النحو التالي (ادع لنا ربك يبين لنا أي شيء لونها)، ولم يصلح للفعل الوقوع على أي؛ لأن أصل (أي) تفريق الجمع من الاستفهام.
3. أنْ تكون مؤولة على نحو آخر (بيَّنَ لنا أسوداء هي أم صفراء).

والمعروف من خلال كتب النحو أنَّ نحاة الكوفة يعتمدون على السماع، وأمَّا علماء البصرة فهم يعتمدون القياس والتأويل، وقد اتخذ الفراء من ذلك طريقاً في قياس النظائر على ما ورد في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى **[وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ]**[3].

ففي الآية السابقة توجيهات إعرابية متعددة منها[4]:

أ. إنَّ (أمواتٌ) ليست منصوبة على مقول القول، وإنما مرفوعة بإضمار مكنى تقديره(هم أموات)؛ لأنَّ القول لا يقع على الأسماء إذا أضمرت وُصُوفُها أو أظهرت.

وأمَّا **الفارسي**(ت377هـ) فقد أشار إلى أنَّه قد تتعدد الأوجه الإعرابية عن طريق اختلاف أواخر الكلم؛ لاختلاف في العامل الذي يؤثر فيها، وبالتالي هذا الاختلاف يؤدي إلى تعدد في الأوجه الإعرابية، وبيَّن الفارسي أيضا أنَّ التعدد في الأوجه الإعرابية ناتج عن تعدد في المعاني المختلفة التي تقع في الكلام، فكل معنى من هذه المعاني يوجه إليه وجهاً إعرابياً يناسبه[5].

---

[1] - البقرة 69.

[2] - الفراء، معاني القرآن، ج1، ص46.

[3] - البقرة 154.

[4] - الفراء، معاني القرآن، ج1، ص93.

[5] - الفارسي، علي بن أحمد،1389هـ ، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، طبعة دار التأليف - مصر، الطبعة الأولى، ج1، ص11.

وقد قسَّم الفارسي كتابه الإيضاح إلى أبواب نحوية مختلفة، مبيناً في كل باب التأويلات النحوية التي تحتويه، ويدعم ذلك بالأمثلة التوضيحية فيقول في باب الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء:

"وأمَّا الألف في ما إذا استفهمت بها نحو: عمَّ تسأل، وفيمَ أنت وعلام جئتَ فإن الألف تحذف منه، وعلى هذا جاء التنزيل نحو قوله تعالى**[فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا]**[1]، ويجوز أن تسكن نحو (عمْ)"[2].

وبيَّن **أبو القاسم الزجاجي** (ت377هـ) أنَّ الأوجه الإعرابية تتعدد بتعدد المعاني من موقع إلى موقع آخر، وهذا التعدد نكشفه من خلال المعاني المترامية في الجمل، وكل معنى منها يعبر عن تفسير معين، والخوض في هذه التفسيرات المختلفة، هو الذي يقودنا إلى معرفة الأوجه الإعرابية المتعددة، وأيها أقرب إلى الصواب، معتمدين في ذلك على مناهج وقواعد لغوية ونحوية أقرها علماء اللغة العربية يقول:

"إنَّ علامات الإعراب إشارة إلى المعاني، حيث كانت الحركات للدلالة على معاني الكلام، هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً، فإنَّه عاب عليهم هذا الاعتلال"[3].

وقد أولى الزجاجي موضوع تعدد الأوجه الإعرابية اهتماماً بالغاً، وبيَّن قيمته ومدى الحاجة إليه في المعاني، وبيَّن أنَّ الحركة الإعرابية هي التي تنبئ عن هذه المعاني، فالحركات الإعرابية تعد دلالة على هذه المعاني، والذي بدوره يؤدي إلى الاتساع في الكلام؛ فيحصل التقديم والتأخير يقول الزجاجي:

"فإن قال قائل: فقد ذكرت أنَّ الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه وأحتج من أجله؟

الجواب: إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعوله ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً، فرفعوا زيداً؛ لأنَّ الفعل له وقام به، ونصبوا عمراً لأنَّ الفعل واقع عليه"[4].

---

[1]- النازعات 43.
[2]- الفارسي، الإيضاح العضدي، ج2، ص26.
[3]- الزجاجي ،الإيضاح في علل النحو، ص70.
[4]- الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص69-70.

وأمَّا **ابن جني**(ت392هـ)، فقد كان اهتمامه في قضية تعدد الأوجه الإعرابية واضحاً؛ وذلك لأهميتها في بيان المعاني المختلفة، ونخص بالذكر كتاب الله عز وجل، والذي تحتاج معانيه إلى كشف واسع عن مدلولاتها المختلفة، وقد تجسد اهتمام ابن جني في تعدد الأوجه الإعرابية، وذلك من خلال حرصه الدائم في الكشف عن الحقيقة الجوهرية للنحو والإعراب عند كثير من النحاة، ومن ثم يعمد إلى ربط ذلك بالمعنى المراد، فالقواعد التي يتوصل إليها ابن جني بعد الكشف عن الحقيقة هي التي تخدم المعاني، وقد بيَّن ذلك في الخصائص في أكثر من باب، منها باب " إقلال الحفل بما يلطف من الحكم"[1].

وقد ضرب ابن جني في الباب السابق أمثلة كثيرة تدور حول النحو والإعراب، منها: الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له، وبينه إذا كان له لفظ مثل قولك: (قمتُ وزيدُ) في الاستقباح كقولك (قام وزيد)، وإن لم يكن في (قام) لفظ بالضمير...

فما نفهمه من كلام ابن جني السابق أنَّ النحو يمكن أن يفسر على أوجه إعرابية متعددة، وذلك حسب الموضع الذي يقع فيه، وبالتالي فإنَّ ذلك سوف يقودنا إلى نتيجة حتمية، وهى أنَّ التغيّر والاختلاف في الإعراب، يقود إلى تغير وتعدد في المعاني المختلفة.

وابن فارس(ت395هجري) تحدث عن الإعراب وتعدده، وبيَّن أنَّ الحركة الإعرابية هي المميز والفارق بين المعاني المختلفة، فعن طريق الحركة الإعرابية نستطيع التمييز بين القواعد النحوية المختلفة، فنصل في النهاية إلى الكلام الذي نبحث عنه.

وقد بيَّن ابن فارس في أثناء حديثه في باب الخطاب أنَّ ثمة شيئا يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية، وهو التفاهم الذي يقع بين المتكلم والسامع، وهذا التفاهم يتم من وجهين: الإعراب والتصريف.

2- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ج3، ص22.

فالإفهام من القائل والفهم من السامع يقع بين المتخاطبين، وهذا يؤدي إلى وجود معانٍ مختلفة، وهذه المعاني تحتمل أوجهاً إعرابية متعددة فيقول ابن فارس في بـــاب الخطاب:

"باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع، يقع ذلـــك بـــين المتخاطبين من وجهين أحدهما: الإعراب والتصريف...إلى أن قال:" فأما الإعـــراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين"[1].

والجرجاني(ت471هـــ) تتمثل عنايته بتعدد الأوجه الإعرابية، بأنه عدَّ الإعراب الأساس الذي يستقيم معه التنظيم، فهو مقياس دقيق، فلا يستبين معنى من المعاني ما لم يكن نظمها موافقا للنحو وأصوله وقوانينه، فقد ذكر في فصل من كتابه " القـــول في التقديم والتأخير " أحكام تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ووضَّـــح أنَّ التقـــديم علـــى وجهين[2]:

1. تقديما على نية التأخير كتقديم الخبر.
2. تقديما لا على نية التأخير، ولكن على نية نقل الشيء من حكم إلى حكم، ونقله من باب إلى باب؛ لغاية يريدها المتكلم نفسه مثال ذلك "باب الاستفهام مثل أفعلت هذا؟ فبدأنا بالفعل، و**[قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآَلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ]**[3]، فبدأنا بالاسم، والجرجاني بيَّن أنَّه هناك أوجه مختلفة للتقديم والتأخير، وكل وجه يحتمل معنى حسب الموقع الذي يأتي فيه.

وأمَّا **أبو البقاء العكبري**(ت616هجري):

فقد أتفق مع غيره من أئمة النحو في حديثه عن الإعراب وتعدده، وبيَّن الـــدور الرئيس الذي يقوم به الإعراب إذا دخل الكلام، وهو التفريق بين المعاني المختلفـــة، والتي بدورها تحتمل وجوهاً إعرابية مختلفة.

---

[1] - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة،طبعة الحلبي، ص74.

[2] - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر،1392هـــ ،الجمل، تحقيق علي حيدر طبعة دمشق، ص11.

[3] - الأنبياء 62.

وقد تمثلت عناية العكبري بتعدد الأوجه الإعرابية، بأنَّه جعل الحركة الإعرابيـــة الضابط الأساسي للمعاني المختلفة التي تحتمل وجوهاً إعرابية مختلفة فيقول في باب العلة الإعرابية:

"الإعراب دخل الكلام؛ ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعوليـــة والإضـــافة ونحو ذلك"[1].

فيبين العكبري في قوله السابق أنَّ المعاني المختلفة التي تظهر في الكلام، فـــإنَّ الإعراب يزيل عنها الشوائب المتعددة، والتي تظهر بأشكال إعرابية متعددة.

ومن الأمثلة التي قدَّمها العكبري على ذلك قوله تعالى **[قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ]**[2].

وقد بيَّن العكبري التوجيهات الإعرابية في (ما)الواردة في الآية السابقة وهي[3]:

1. يجوز أن تكون مصدرية، فيكون تقدير الآية (إلا علمـــا علمتنـــا)، والموقـــع الإعرابي لها الرفع على البدل من موضع (لا علم).
2. يجوز أن تكون موصولية بمعنى الذي، ويكون علم بمعنى معلـــوم فالتقـــدير يكون(لا معلوم لنا إلا الذي علمتنا).
3. لا يجوز أن تكون في موضع نصب (بالعلم)؛ لأن اسم لا إذا عمل فيما بعـــده لا يبنى.

ومن الأمثلة الأخرى التي قدَّمها العكبري على التعدد قوله تعالى**[وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ المَصِيرُ]** [4].

(مَنْ) في الآية الكريمة تحتمل وجهين على حسب تقدير العكبري وهما[5]:

1. أن تكون بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، وموضعها الإعرابي النصب فيكون التقدير(وأرزق من كفر)، فحذف الفعل لدلالة الكلام عليه.

---

[1]- العكبري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، طبعة دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الثانية، المسألة 9.

[2]- البقرة 32.

[3]- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، 1987م، التبيان في إعراب القرآن، ج1، تحقيق علي محمد البجاوى، دار الكتب المصرية ، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ص81.

[4]- البقرة126.

[5]- العكبري، التبيان، ج1، ص114.

2. أن تكون مَنْ شرطية والفاء واقعة في جوابها، وهناك من قال: إنَّ جوابها محذوف فالتقدير (ومَنْ كفر أرزقه)، والموقع الإعرابي لها على هذا الوجه الرفع على الابتداء؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام.

3.1 آراء العلماء المحدثين.

وقد درس العلماء المحدثون عناصر اللغة العربية، وذلك بمعرفة أنظمه الإعراب الأساسية معتمدين في ذلك على مناهج العلماء القدامى، والتي استخلصوها من كتاب الله عز وجل ومن هؤلاء العلماء:

إبراهيم أنيس:

الذي أنكر أثر الإعراب في الدلالة على المعاني المختلفة فهو يقول:

"إنَّ سقوط الحركات من أواخر الكلم لا يغير شيئا من معناها"[1].

والذي توصل إليه إبراهيم أنيس، أنَّ الحركات الإعرابية ليست للدلالة على المعاني، وإنما هي للوصل، وقد ركَّز إبراهيم أنيس على ضرورة وجود المهارة والدقة اللغوية عند علماء اللغة العربية للوصول إلى الأوجه الإعرابية المتعددة.

وإنكار إبراهيم أنيس لأثر الإعراب في الدلالة على المعنى، يحتج بأنَّ في الكلام أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وهناك من قال: إنَّ هذا ليس مسوغاً لإنكار أثر الإعراب في المعنى فتعدد الأوجه الإعرابية لكلمة ما، فذلك يعني تغير وظيفة تلك الكلمة من شكل إلى شكل آخر.

فتعدد الأوجه الإعرابية يؤدي إلى ثراء دلالي واسع؛ فلذلك لا يجوز الاهتمام بظاهرة الإعراب، وإغفال المعنى الذي يقع عليه الإعراب.

وبيَّن **صبحي الصالح** أنَّ الإعراب له مظاهر مختلفة، ويمكن أن تتعدد الأوجه الإعرابية، وأكدَّ على وجود قوانين تحكم الإعراب وتعدد أوجهه النحوية؛ لأنه قد يؤدي إلى التباس في المعنى الذي نبتغي الوصول إليه[1].

---

[1]- أنيس،إبراهيم ، 1975م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلوا المصرية، الطبعة الخامسة، ص198.

وقد تمثلت جهوده أيضا بالتركيز على الأساس في قواعد الإعراب، فهو الهدف الأسمى في دراسة النحو، وقد ركز أيضا على جمع الشواهد النحوية المختلفة، والتي تحمل أوجهاً إعرابية متعددة، ودراستها دراسة دقيقة، ثم الخروج بنتائج تحكم الأوجه النحوية المتعددة كلها[2].

وركز على دراسة المواضع القرآنية المشكلة، والتي تحتمل وجوهاً إعرابية متعددة؛ وذلك لأنَّ القرآن الكريم يشتمل على معانٍ واسعة في كافة علوم اللغة العربية، وإنَّ هناك من الآيات ما يحتمل معناها أكثر من وجه إعرابي، وبالتالي فإن دراسة هذه الأوجه الإعرابية تساعد في الكشف عن معانيها المختلفة[3].

ومن الأمثلة التي قدَّمها الصالح على ذلك، توجيهه لاسم الإشارة في قوله تعالى **[قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ]** [4]، وهي على النحو التالي[5]:

1. أن يكون نعتاً لكبيرهم، فهو إشارة إلى هذا الكبير أي وصف لفعل هذا الكبير، أو أن يكون خبراً لكبيرهم، أو بدلا من كبيرهم.

فالصالح يقوم ببيان الأوجه الإعرابية المتعددة من خلال تحليله للمعنى الذي يكتنف الآية؛ ليتوصل إلى المواضع الإعرابية المختلفة، ويدرسها دراسة عميقة ليصل إلى المعنى العام الذي تدور حوله الآية.

وأمَّا **مازن المبارك** فقد اهتم بالإعراب في كتابه (نحو وعي لغوي)، وقد بيَّن المبارك أنَّ الحركات الإعرابية هي التي تدل على المعاني في الجمل، وإنَّه على تعدد هذه الحركات فإنها تنبئ عن معنى جديد غير معنى المادة اللغوية التي تنتمي إليها، فالمعنى الجديد هو معناها ووظيفتها النحوية كالفاعلية والمفعولية[6].

---

[1] - الصالح، صبحي، 1978م، دراسات في فقه اللغة، طبعة دار الملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ص117 – 121.

[2] - الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 127 – 135.

[3] - الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص136 – 141.

[4] - الأنبياء 63.

[5] - الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص195.

[6] - المبارك، مازن، 1979م، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص73 – 82.

وقد أكَّدَ المبارك على الأهمية الأساسية للحركات، وهي ضرب من ضروب الإيجاز في اللغة فكل حركه تنبئ عن الموقع التي جاءت به، مهما تعددت هذه المواقع واختلفت؛ لأنها في النهاية تعتمد على ركيزة مهمة من ركائز النحو العربي[1].

وعلي عبد الواحد وافي أشار في كتابه فقه اللغة إلى أنَّ اللغة العربية لم تكن معربة، وإنما هي عبارة عن لغة خطاب، وقد نجم عن هذه اللغة اختلافات كثيرة في المعاني اللغوية؛ الأمر الذي ينجم عنه تعدد في الأوجه الإعرابية[2].

وقد بيَّن أنَّ الحركات التي تلحق أواخر الكلم تدل بصورة حتمية على وظيفتها في العبارة بما عداها من عناصر الجملة، ومثل هذه العلاقات تحتاج إلى بحث وتحرٍ في مضمونها؛ للوصول إلى وجوهها النحوية المختلفة.

وقد تحدث الدكتور الوافي عن بعض الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية ومنها[3]:

1. ملاحظة علماء البصرة والكوفة لطبيعة المحادثة العربية، الأمر الذي ينتج عنه اختلاف في طبيعة الملاحظة النحوية الدقيقة؛ مما يؤدي إلى تعدد في الأوجه الإعرابية.
2. تشعب القواعد النحوية واتساعها على الرغم من دقة العلماء في دراستها وضبطها، فهناك من القواعد اللغوية ما يشذ عن القاعدة النحوية.
3. اختلاف اللغات، وذلك يؤدي إلى اختلاف في القواعد النحوية.

وبيَّن وافي أنَّه هناك إمكانية لتعدد الأوجه الإعرابية، وذلك من خلال دراسة قواعد اللغة العربية دراسة دقيقة؛ لمعرفة كيفية إمكانية حدوث هذا التعدد الإعرابي.

وقد أفرد **إسماعيل عمايرة** بحثاً في تعدد الأوجه الإعرابية، وذلك في كتابه بحوث في الاستشراق، وبيَّن فيه أنَّ هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة عميقة ودقيقة؛ لأنها على درجة عالية من التعقيد والصعوبة، وأسهم في إنشائها عوامل كثيرة منها:

---

[1] - المبارك، مازن، نحو وعي لغوي، ص 85.

[2] - وافي، علي عبد الواحد، 1965م، فقه اللغة، طبعة البيان العربي، الطبعة الرابعة، ص30.

[3] - وافي،علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص43.

الشكل الخارجي (من تغير موقع الكلمة من الرفـــع إلـــى النـــصب إلـــى الجـــر)، والمضمون الذي تحتويه الجملة، فقد يختلف المعنى الذي تحتويه الجملة من حين إلى حين آخر؛ وذلك لاختلاف طرائق تحليل النحاة، فنجد تحليلات نحوية لآيات قرآنيـــة عند الفرَّاء مختلفة عن الأنباري مثلا[1].

ومن الأمثلة التي قدَّمها على ذلك، اختلاف العلماء في إعراب (مَنْ) مثل قوله **[وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا]** [2]، أتكون شرطية أم موصولة؟ والنحاة قدَّموا لها وجهين إعرابيين فمنهم من قال: إنَّها موصولة في موضع الرفع على الابتداء، والجملة الفعلية (يتق) صلة الموصول، والجملة الفعلية الثانية خبر، وأمَّا التوجيه الثاني وهو أن تكون مَنْ شرطية، وفعل الشرط مجزوم (يتق)، وجوابه(يجعل)، ومن الأمثلة الأخرى التي قدَّمها العمايرة، الاستثناء التام المنفي الذي يجوز في المستثنى بعده وجهان: وهما النصب على الاستثناء والرفع على البدل[3].

وبالتالي فإنَّ ظاهرة التعدد الإعرابي تنحصر في ثلاثة معايير أولها: المقتضيات الشكلية للتفسير النحوي، وثانيها مقتضيات التطور اللغوي وتطور اللهجـــات(والتـــي سوف أتحدث عنها في مسوغات تعدد الأوجه الإعرابية)، وثالثها اختلاف الإعـــراب لاختلاف المضمون، فالنحاة ركزوا على دراسة المعنى لأنَّه هو الوسيلة الموصـــلة للإعراب.

[1]- العمايرة، إسماعيل أحمد، د. ت، بحوث في الاستشراق، الجا[illegible]
ص128- 138.

[2]- الطلاق 4.

[3]- إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق، ص119.

4.1 مسوغات تعدد الأوجه الإعرابية.

إنَّ دراسة تعدد الأوجه الإعرابية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدقة في النظــر فــي المسائل النحوية؛ ولذلك فقد توصل علماء النحو من خلال دراســتهم العميقــة إلــى بعض المسوغات التي أدَّت إلى تعدد الأوجه الإعرابية، وخاصة القرآن الكريم الذي يحتوي على مسائل إعرابية كثيرة تحتاج إلى الكشف عن معانيها الواسعة، ومعرفــة مسوغات تعددها، ومن المسوغات التي توصل إليها علماء النحو:

1. اتساع باب التأويل النحوي:

إنَّ اتساع باب التأويل بشكل كبير جعله يمس القاعدة النحوية، فأصــبح يغيرهــا ويبدلها من شكل إلى شكل آخر؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية، وقــد ساعد التأويل على بناء القاعدة النحوية وتوسيعها، وهذا ما يكسبها سمة المرونة حتى تكون أكثر طوعا في التعامل مع الأفكار والمعاني المختلفة التي تنجم عنها[1].

ومن الأمثلة على باب التأويل النحوي والتي ينجم عنها تعدد التحليلات النحوية، تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق النوعي، الموجود بين المفــرد، والمثنــى، والجمع،[2] مثل قوله تعالى**[هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ]** [3].

فالمقصود في الآية الكريمة السابقة ليس الطفل، وإنما الجمع.

وقد توصل النحاة من خلال دراستهم العميقة في النحو إلــى أنَّ التأويــل آليــة تنظيرية إلى التوفيق بين القواعد والنصوص التي تكون مخالفه لبعضها بعضاً[4].

وقد توسع النحاة في التأويل توسعاً كبيراً، وخاصة في كتب التفسير الموســومة بالطابع اللغوي، فالتأويل عندهم هو الرافد الأساس في بناء القواعد النحوية، ومعرفة أوجهها المختلفة، وقد ساعد التأويل على تفسير الكلام في مستواه الظاهري ومستواه

---

[1] - أبو المكارم، علي، 1973م، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ص231.

[2] - أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص233.

[3] - غافر 76.

[4] - هادي،خالد خليل،2008م ، مقال بعنوان دراسة في ضوء المنهج الوصفي، جريدة الصباح.

الباطني، وذلك بإعادة صياغته وتحويله عن طريق الممارسة التأويلية التـــي تكـــون بالتقدير للمحذوف، وهنا تكمن معرفة أصل الكلام وفهمه ورده إلى بابه، ولذلك عـــدَّ الحذف والإضمار والتقدير أهم مظاهر التأويل النحوي؛ فقد كان لهما الأثر المباشـــر والفعال في توجيه البحث النحوي[1].

ومما يدل على اتساع التأويل النحوي أنَّ من يتأمـــل فـــي المؤلفـــات النحويـــة والتفسيرية، وخاصة التفاسير القرآنية مثل الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، يجد أنَّ التأويل النحوي يؤدي دوراً أساسياً، إذ لا تحليل فيها دون تأويل، فأي باب من الأبواب النحوية إلا ونجد فيه التأويل حاضـــراً فـــي جزئياتـــه وتفاصـــيله جميعها، كقولنا (الأسد) فيكون التقدير (احذر الأسد).

وقد كان التأويل حاضراً في الموروثات اللسانية جميعها، فهو حاضر عند الفقهاء إذ هو الأساس الذي يعتمدون عليه في استنباط الأحكام، بالإضافة إلى أنَّ هناك كثيراً من الأحكام الفقهية ناتجة عن التأويل الذي يمزج أحيانا قواعد التوجيه النحوي، وهذه القواعد تهتم بالقواعد الكلية العامة، ومنها أصل المعنى، والعدول عن الأصل، والرد إلى الأصل، وهذه تعتبر من أهم مظاهر التأويل النحوي[2].

فالتأويل النحوي أداة هامة من أدوات النحو العربي، والتي يـــتم مـــن خلالهـــا الوصول إلى عمليات ذهنية نحويه على درجة عاليـــة مـــن العمـــق فـــي مواجهـــة النصوص، وكما يرى النحاة فإنَّ التأويل ليس وسيله لتسويغ الأخطاء، وإنمـــا هـــو وسيله لرد النادر في الاستعمال النحوي[3].

---

[1] - عبد اللطيف، محمد حماسة، 2000م، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، ص28.

[2] - أبو غريبة، عصام عيد فهمي،2006م، أصول النحو عند السيوطي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، ص501.

[3] - أبو زيد، نصر حامد، 1988م ، التأويل في كتاب سيبويه، منشورات مجلة القاهرة، ص87.

2. **الخلاف النحوي**:

إنَّ الخلاف الذي يقع بين النحاة هو الخلاف المضبوط بقواعد وأصول ومقاييس، وهو محكوم بقواعد وأمور لغوية تعتمد على أسس معروفة لـدى جميـع النحـاة، والاختلاف الذي نشير إليه في هذا المجال نوعان[1]:

أ. نوع مذموم: وهو ما كان نتيجة للهوى، وحب الـشهرة، وهـذا النـوع مـن الخلاف ليس فيه حجة ولا برهان .

ب. نوع محمود: وهو ما كان نتيجة للاجتهاد المنضبط بمستوياته جميعها، وهو الموصل إلى الحقائق المدعومة بالحجة والبرهان الواضح، وهذا النوع مـن الاختلافات هو الذي يجب أن نشير إليه لمعرفة المعاني المتعددة والمتعلقـة بتعدد الأوجه الإعرابية.

وقد كان لاختلافات النحاة في الأوجه الإعرابية دور بالغ في توجيه المعاني في القرآن الكريم، وهذه الاختلافات تدل على أسلوب القرآن المعجز الـذي لا يـستطيع أحد أن يحيط بمراميه واتجاهاته كلها، واختلاف النحو في إعراب آياته ينعكس على اختلاف في فهم معناها، ومن ثم إدراك هذا المعنى، الأمر الـذي يتطلـب المقـدرة اللغوية لدى المفسر في هذا الحقل من علوم اللغة[2].

والذي يجب أن نشير إليه في هذا المقام، هو أنَّ المعاني التـي تتعـدد أوجهها الدلالية بتعدد أوجهها الإعرابية تنتج عنها أوجهٌ متعددة في فهم الآية القرآنية، فمنهـا ما يؤدي إلى قوة أو ضعف في إظهار الدلالة أو إبراز المعنى، ومنها ما يؤدي إلـى اختلاف في الأحكام الفقهية نتيجة عدة أسباب منها[3] :

1. التقديم والتأخير: ويعد من أكبر مصادر اللبس الكبرى؛ لأنه يؤدي إلى اختلاف فـي المعنى مثل قولنا(قابل موسى عيسى)، فالأصل فيه عدم اللبس.

---

[1] - عوض، سامي، 2007م، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد(29)،العدد(1)، ص1 – 6.

[2] - انظر عوض، سامي، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، ص9-14.

[3] - عوض، سامي، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، ص11 – 17.

كقوله تعالى**[وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آَلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالبَيِّنَاتِ]** [1].

فقالوا: إنَّ تأخير الجار والمجرور يخل بالمعنى فهناك من قال: (إن الرجل ليس من آل فرعون)، وهناك من قال: إنَّ الرجل المقصود هو من آل فرعون، وآخرون قالوا : ابن عم فرعون[2].

2. مراعاة مقام النص القرآني، والنظر إلى المعنى كقوله تعالى**[لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآَخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا]** [3].

وقد اختلفت أقوال النحويين في توجيه كلمة (المقيمين) وكانت على النحو التالي[4]:

أ. منها أنه منصوب على القطع وهو مذهب سيبويه.

ب. أن يكون معطوفاً على الضمير في(ومنهم)، وتكون (المقيمين) بذلك في موضع خفض.

ج. أن يكون معطوفاً على الكاف في(إليك)، وتكون (المقيمين) في موضع خفض، أو أن يكون معطوفاً على(ما) في (بما أنزل)، وتكون (المقيمين) في موضع خفض أيضا.

3. الحمل على التوهم : وهي من أهم القضايا المهمة التي أحدثت اختلافا بين النحويين في أثناء التفسير، وقد نجم عن هذه القضية تنوع في المعاني، وتعدد في الدلالات التي تحمله الآية الواحدة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى **[قُلْ**

1- غافر 28.

2- عوض، سامي، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، ص19.

3- النساء 162.

4- السمين الحلبي،لأبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، 1994م، الدر المصون، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد النوتى والدكتور جاد مخلوف جاد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ج2، ص461.

لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ] [1].

ففي حذف النون من قوله (يقيموا الصلاة) وما عطف عليه أوجه نحويه مختلفة منها[2]:

أ. إنَّ الفعل يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة أي (ليقيموا).

ب. إنَّ الفعل يقيموا مجزوم على أنه جواب شرط، ويكون التقدير (أدِّ الشريعة يقيموا).

ج. يقيموا منصوباً بإضمار أن، والتقدير(أن يقيموا).

4. حذف حرف من الحروف: وهذه من الأسباب التي ساعدت على نشوب الاختلافات بين النحويين في أثناء تفسيرهم لآيات الذكر الحكيم، ومثل هذا يؤدي إلى اختلاف في التأويل، الأمر الذي ينتج عنه اختلاف في الإعراب ومن أمثلته قوله تعالى**[وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ]** [3].

فقد انقسم العلماء قسمين بسب حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط في قوله (أنكم لمشتركون) فمنهم من قال: إن حذفها حسن، إذا كان الشرط لفظ الماضي، وهو في الآية كذلك وهذا ما ذهب إليه العكبري[4]، ومنهم من اعترض على ذلك وركز على وجود الفاء في جواب الشرط، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة الشعر وهذا ما ذهب إليه الألوسي[5].

3. الخروج عن القاعدة :

---

[1]- إبراهيم 31.

[2]- الأندلسي، أبو حيان(تأليف د. ياسين جاسم)، 2001م، الإعراب المحيط، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج4،ص18.

[3]- الأنعام 121.

[4]- العكبري، التبيان، ج1، ص536.

[5]- أبو الفضل، شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص260.

القاعدة هي مجموعة الأحكام التي تمثل نظاماً تركيبياً معيناً للغة العربية، ويعتمد عليها في الاستنباط عند ظهور كلام جديد عند أبناء اللغة العربية، ويعتمد عليها للقياس في عملية التحليل اللغوي[1].

ومما يؤدي إلى الخلاف في بعض القواعد الإعرابية ،اختلاف المعايير النحوية عند النحاة أنفسهم فهناك من النحاة من يتشدد في المعيار، وهناك من يتسع في المعيار، ويقوم بتقعيد قواعد نحوية غير مطردة[2].

ومن الأمثلة على الاطراد في القاعدة ما ورد عن الكوفيين في المنادى، بأنه لا يأتي معرَّفاً بالألف واللام، وإذا دخلت الألف واللام على أداة نداء فيتناولها البصريون بالتأويلات والتقديرات المختلفة؛ لتنسجم مع القواعد المطردة[3].

وهناك من القواعد المطردة ما خرجت عن القاعدة، الأمر الذي أدَّى إلى تعدد العبارات واختلافها في المعاني والأوجه الإعرابية، ومن الأمثلة على ذلك أفعال المدح والذم التي لها نظام نحوي خاص في الجملة العربية، فهي تتكون من فعل المدح أو الذم وفاعله المخصوص بالمدح أو الذم، إلا إنَّ الغموض في الصيغة الصرفية لهذه الأفعال جعل التركيب مضطرباً فلا هي بالنمط الفعلي، ولا بالنمط الاسمي، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الأوجه في تحليل هذه الأساليب، فهناك من يقول: إنها أفعال وهم البصريون، فيعتمد تحليل هذا الأسلوب على نمط الإسناد الفعلي، وهناك من قال: إنَّها أسماء وهم الكوفيون، فيوجه الأسلوب في تحليل العبارات على أساس الإسناد الاسمي[4].

---

[1] - فلفل، محمد عبده، ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة، رسالة دكتوراه،بإشراف عبد الحفيظ السطلي، قسم اللغة العربية-جامعة دمشق، ص1.

[2] - فلفل، محمد عبده، ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة، ص3-6.

[3] - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، طبعة دار الفكر، بيروت، ج1، ص335- 340.

[4] - انظر أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط1، ج3، ص19-20.

وهناك من القواعد ما لم تطرد وتعددت فيها الأوجه الإعرابية، والسبب في ذلك خروجها عن القواعد المتفق عليها، ومثل هذا النوع من القواعد يأتي بعبارات مروية عن العرب الذين يمثلون الفصيحة فمن أمثلة ذلك قولهم: (هذا محمدُ مجتهدٌ).

فالمطرد في كلام العرب، هو نصب المشتق الذي يقع بين الخبر الجامد إذا كان المبتدأ اسم إشارة، وقد جاء الاستخدام النحوي مخالفا في المثال السابق، وهو(هذا محمد هو مجتهد)، وبالتالي تكون مجتهد خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وأمَّا التأويل النحوي الآخر، وهو أن نجعل الاسمين (محمد ومجتهد) خبرا عن المبتدأ وهو اسم الإشارة[1].

فمثل هذه التحليلات النحوية للأنماط غير المطردة والمطردة، أدت إلى تعدد في الأوجه الإعرابية، وتعدد معانيها، فالعربي يسير وفق نظام معين في كلامه دون أن يدرك القواعد التي تتحكم في كلامه، فربما يخرج عما تقتضيه الأنماط المطردة، وربما يتوافق مع ذلك.

وهناك في القرآن الكريم آيات خرجت في ظاهرها عن المطرد، وأدَّى إلى تعدد في تحليلها النحوي، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى**[وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ]** [2].

ففي الآية الكريمة وقعت (نفسه) موقع التمييز وهو معرف بالإضافة، وهذا مخالف لقاعدة مطردة من قواعد التمييز، وهو أنَّه يجب أن يكون نكرة، فهناك من ذهب إلى أنَّه مشبه بالمفعول به، وهناك من ذهب إلى أنَّ نفسه توكيد لمؤكد محذوف والتقدير يكون (سفه قوله نفسه)[3].

---

[1] - انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص83.

[2] - البقرة 130.

[3] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص565.

4. اختلاف اللهجات:

لقد كان لاختلاف اللهجات أثر واضح في تعدد الأوجه الإعرابية؛ وذلك بسبب تعدد الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة، ولكل لهجة ظواهرها الخاصة التي تميزها عن غيرها[1].

ولقد اقتضى النظام النحوي أن تراعى اللهجات العربيّة في أثناء عملية التقعيد للغة الفصيحة، فورد في الدرس النّحوي الكثير من الشواهد التي خرجت على المطرد؛ لأسباب لهجية ونجم عنها تعدد في الأوجه الإعرابية، ومن أمثلة ذلك أنَّ المطرد في (ليس) أنها تدخل على الجملة الاسمية فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، إلا أنه قد ورد في لهجة تميم رفع اسم ليس كقولهم (ليس الرجلُ إلاَّ الشجاع).

وقد وجَّه النحاة القول السابق توجيهات نحوية متعددة منها[2]:

أ. إهمال ليس؛ حملاً على ما النافية المهملة عند بني تميم، وبالتالي يكون الرجل مبتدأ وخبره الشجاع.

ب. هناك من أعمل ليس، بحيث إنَّها تأخذ اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً.

5. طبيعة اللغة:

إنَّ اللغة من الظواهر الاجتماعية التي تعكس طبيعة الإنسان فهي عبارة عن مرآة الإنسان لمجتمعه الذي يعيش فيه، وما تحويه اللغة من عناصر وأساليب غريبة وتراكيب محيرة فهذا يعود إلى طبيعة تلك اللغة التي يستخدمها الإنسان[3].

وللعلامة الإعرابية دور رئيس في تحديد الموقع الإعرابي، وعندما تغيب هذه العلامة فإنها تكون لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة المستخدمة، وبالتالي تتعدد الأوجه الإعرابية، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى**[سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى]** [4].

---

[1] - أنيس، إبراهيم،1973م، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلوا - القاهرة، ص10 – 15.

[2] - أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص93.

[3] - عبده،داود،1978م- 1979م،التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي،معهد الإنماء، ص7.

[4] - الأعلى1.

فالأعلى في الآية السابقة تحتمل وجهين إعرابيين[1]:

1. في موضع نصب صفه لِ(اسم) لتعذر ظهور الحركة على الاسم.

2. في موضع جر صفه لِ(رب) الذي عرَّفه بالإضافة.

ويظهر التعدد الذي تؤديه طبيعة اللغة بشكل آخر، وهو أن تتعدد معاني المبنـــي للفظ ما، لعدم وجود قرينه تحدد وجهاً معيناً له، ويحدث مثــل هــذا فـــي الأدوات والأسماء والأفعال.

فمن أمثلته في الأدوات الأداة (ما)، التي تعدُّ موصولة في بعض المواطن وشرطيه أو استفهامية في مواطن أخرى، ومن أمثلته قوله تعالى**[وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ]** [2].

فالأداة (ما) في الآية السابقة تحتمل أن تكون موصولة، وأن تكون شرطية والوجه الأرجح لها أن تكون شرطية؛ للمعنى البلاغي الذي تفيده من خلال الجزم[3].

ومن أمثلته في الأفعال قوله تعالى**[إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا]** [4].

فالفعل توفاهم في الآية الكريمة يحتمل معنيين، وهما الدلالة على المضارع، أي سوف يتوفاهم في المستقبل، أو الدلالة على الماضي أي أنه توفــاهم فـــي الـــزمن الماضي[5].

ومن أمثلته في الأسماء قوله تعالى**[إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا]** [6].

---

[1] - ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، 2004م ، مغني اللبيب، منشورات حلب، ص722.

[2] - النحل 53.

[3] - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص389.

[4] - النساء 79.

[5] - الزمخشري، محمود بن عمر،2003م ، الكشاف، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص587.

[6] - النساء 31.

فمدخلا في الآية تحتمل الدلالة على اسم المكان فتعرب ظرفاً دال على المكـــان، وتحتمل الدلالة على المصدر فتعرب مفعولاً مطلقاً [1].

6. اختلاف المعنى:

يختلف المعنى باختلاف فهم الناس من حيـــث الوضـــوح والغمـــوض، وهـــذا الاختلاف في المعنى يؤدي إلى تعدد المعاني الجزئية التي تحتملها الآيات، وبالتـــالي فإنَّ الأمور التي تؤدي إلى تعدد فهم المعنى تنعكس على التحليل النحـــوي، فهنـــاك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في المعنى مثل المقام والأداة، وغيابها يـــؤدي إلـــى تعدد في فهم المعاني النحوية، والمراد بالمقام هو جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامي[2].

ومن أمثلة ذلك (أن يسأل المعلم طالباً)، فالعناصر الحالية المحيطة بالمقام، هـــي التي ترتسم على وجه الطالب وعلى حركاته فهي غائبة، فلذلك فقد يتعدد المعنى فقد يكون هذا السؤال صعباً، وقد يكون سهلاً، وقد يكون له احتمالات أخرى، وهـــو أن يكون السؤال واضحاً، وقد يكون غير واضح، فتعدد مثل هذه المعاني يقود إلى تعدد في الأوجه الإعرابية لها.

وأمَّا الأداة فهي من العناصر المكونة للمعنى، والتي يمكن من خلالها أن نجعـــل الأسلوب يحتمل الإخبار والدعاء، وتسهم طبيعة الأداة في تعدد الأوجه للشواهد التي قد تخرج على القاعدة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى**[إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا]** [3].

(حصرت صدورهم) ذهب جمهور من النحاة إلى أنَّها تفيد الإخبار، وقد وقعـــت موقع الحال[4]، وذهب جمهور آخر من النحاة إلى أنَّ الجملة الفعلية إذا وقعت موقـــع

---

[1] - الزمخشري، الكشاف، ج1، ص535.

[2] - حسان، تمام،1973م، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص337.

[3] - النساء 90.

[4] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج3، ص330.

الحال وكان فعلها ماضياً لا بد أن تسبقه قد، وإذا لم تكن ظاهره فهي مقدرة؛ لذلك قدروا (قد) قبل الجملة، وجعلوها حالاً من فاعل (جاء)[1].

وقد يتعدد المعنى الذي يؤثر في التحليل النحوي؛ بسبب معطيات السياق الحاضرة والملتمسة مما يَشْكُلُ المعنى، والمراد بالسياق هو كل ما يحيط ويؤثر في فهمها وتحليلها، وربما يتعدد المعنى بسبب بعض المعطيات السياقية، نتيجة لمعطيات المقام، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى**[وَقَالَتِ اليَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ اليَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ]** [2].

فالمعنى في الآية الكريمة يحتمل أن يكون عامة اليهود، أو النصارى وقيل: إنَّ المراد رجلان، أحدهما من اليهود يقال له نافع بن حرملة، والآخر من النصارى من نجران[3].

7. اختلاف المفسرين في توجيه آيات القرآن الكريم:

قد ذكرنا فيما سبق أنواع الاختلافات التي يقع فيها النحاة والمفسرون، وفي هذا المقام نوضح الأسباب التي أدت إلى اختلاف المفسرين في توجيه آيات القرآن الكريم؟ وهذه الأسباب على النحو الآتي:

أ. اعتماد بعض المفسرين على الموضوعات التي تخالف العقل، واعتبارها أصلا في التفسير، وهذا يؤدي إلى تناقضها مع ما هو صحيح ووارد في هذا القرآن الكريم، وهذا الاختلاف في التفسير يؤدي إلى اختلاف وتعدد في الأوجه الإعرابية[4].

ب. اعتماد بعض المفسرين على مجرد معرفته باللغة، ويسارع إلى تفسير القرآن الكريم دون الرجوع إلى أصول التفسير وأدواته، الأمر الذي يؤدي إلى كثرة

---

[1] - الزمخشري، الكشاف، ج1، ص579.

[2] - البقرة 113.

[3] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص532.

[4] - الشرقاوي، أحمد محمد، 1425هـ ، مناهج المفسرين، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، ص12.

الخطأ، كقوله تعالى[**وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآَيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ وَآَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآَيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا**] [1].

فمنهم من فسرها أنَّ الناقة مبصرة أي (الرؤيا) ولكن التفسير الصحيح هو (الحجة الباهرة)[2].

ج. الخطأ في معرفة اشتقاق الكلمة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى [**يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا**] [3]، وقد اختلف المفسرون في كلمة إمامهم فقال الزمخشري: إمامهم بمن ائتموا به من نبي، أو مقدم في الدين، وآخرون قالوا: إنَّ الإمام جمع (أم)، والناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم[4].

د. الاختلاف في التعبير عن معنى الآيات: كأن يعبر كل مفسر عن المعنى الواحد بعبارات شتى تدور كلها حول هذا المعنى، ويستقر المعنى في الأذهان كقوله تعالى[**فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ**] [5].

ابن عباس رضي الله عنه قال يحبرون: يكرمون وابن كثير قال لذة السماع وابن مجاهد رضي الله عنه قال: ينعمون[6].

هـ. الاختلاف في عودة الضمير ويعد من أسباب اختلاف المفسرين في توجيه آيات القرآن الكريم، ومن أمثلته قوله تعالى[وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ] [7].

---

[1] - الإسراء 59.

[2] - الشرقاوي، مناهج المفسرين، ص15 .

[3] - الإسراء 71.

[4] - الزمخشري، الكشاف، ج2، ص682.

[5] - الروم 15.

[6] - السيوطي، جلال الدين، 1403هـ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، طبعة دار الفكر، ج3، ص21.

[7] - يوسف 23.

روى الطبري في تفسيره أنَّ الضمير(الهاء) في (أنَّهُ) يعود على زوج المـــرأة[1]، وأبو حيان الأندلسي في البحر المحيط يقول: إنَّ الضمير يعود على لفــظ الجلالـــة، وهذا القول هو الأرجح، لأنَّ فيه مراعاة لحقوق الله وواجباته[2].

وهناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى اختلافات المفسرين في توجيـــه آيـــات القرآن، ومثل هذه الاختلافات تؤدي إلى اختلافات في المعاني، وبالتالي يؤدي إلـــى تعدد في الأوجه الإعرابية.

الفصل الثاني

كيفية تفسير الإعراب وتعدده في القرآن الكريم.

1.2 العلاقة التي تربط بين التفسير القرآني وتعدد الأوجه الإعرابية.

إنَّ الإعراب كما ذكرنا سابقا يقوم في الأصل على خدمة المعنى، فهـــو مكـــون أساسي من مكونات الدلالة، فتعدد الأوجه الإعرابية يؤدي إلـــى توســـيع الـــدلالات المختلفة، وقد اعتمد المفسرون قديما على منهج التأويل الذي يقوم على ترجيح أحـــد الأحكام، وبذلك توصل المفسرون إلى الدلالات النحوية من خلال اســـتعمالاتها فـــي سياقات مختلفة[3].

---

[1] - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، 1407هـ، جامع البيان، طبعة دار الريان للتراث ودار الحديث بالقاهرة، ج12، ص108.

[2] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص294.

[3] - الذهبي، محمد حسين، 1976م، التفسير والمفسرون، طبعة القاهرة، ج1، ص22.

وقد توصل العلماء إلى ظواهر لغوية مختلفة من خلال ترجيحهم لحكم على حكم آخر على، وذلك من خلال استعمالاتهم النحوية المختلفة، ومن هذه الظواهر مثلا ظاهرة الحمل على المعنى، والتي تقوم على رد الصورة المنطوقة إلى بنيتها الأساسية، والإعراب يقوم بالكشف عن الصورة، وذلك بإخضاع النص لقوانين النحو المختلفة التي تتنوع وتختلف حسب العلامات النحوية التي تحكم النص نفسه.

وقد كان الإعراب هو المدخل الأساسي لفهم النصوص القرآنية؛ وذلك بسبب إدراكهم أنَّ المعاني لا يمكن أن تفهم إلا بعد إعراب التراكيب المشتملة عليه، وقد أكد جمع غفير من العلماء والمفسرين والأصوليين على أنَّ فهم آيات القرآن واستنباط أحكامه تكون من خلال النحو والإعراب[1].

ونظرا لكثرة الأحكام التي كان يشتمل عليها القرآن الكريم من عام، وخاص، ومطلق، ومقيد، وهذا ما جعل النحاة والمفسرين يهتمون بإعراب النص القرآني، وقد اعتمد النحاة على الأدوات النحوية؛ لتيسير فهم معاني القرآن الكريم وبيان أحكامه.

وقد اعتمد النحاة والمفسرون على وسائل أخرى في اللغة، تساعدهم في تفسير النصوص القرآنية مثل الصّرف، والقراءات والإمكانات الإعرابية المتعددة لكلمة واحدة تدل على إمكانات تنوع الدلالة ضمن وجه أو أكثر؛ ذلك إنَّ كل وجه يقوم على دليل منطقي وكل وجه يستند إلى ضابطة نحوية.

إنَّ تعدد الإمكانات الإعرابية في القرآن الكريم لا يعني الاختلاف في فهمه، بل إنَّ هذا التعدد الإعرابي في القرآن الكريم يقوم على خدمة تفسير القرآن وبيان أحكامه، فالمسألة ليست استعراضاً لاحتمالات إعرابية لا صلة لها بالمعنى القرآني.

وقد اعتنى المفسرون في تفسيرهم لآيات القرآن على الدلالة اللغوية التي تدل عليها الآيات؛ لأنها بالنسبة لهم تمثل أهم وسائل الوصول إلى الحكم الشرعي بعد الدليل الشرعي، وأيضا الوصول إلى الهدف الأسمى، فإنَّ هذه الدلالة اللغوية تمثل مدى إحاطتهم بقواعد النحو العربي، وهم قد كانوا على قدر واسع من الإحاطة بهذه

---

[1] - انظر بلحبيب، رشيد، مقومات الدلالة النحوية، بحث منشور على شبكة الإنترنت، ص5.

القواعد، فقد ابتكر علماء اللغة الأوائل القواعد النحوية، وأسسوا لها دعائم متينة وقوية[1].

وقد تتعدد احتمالات الدلالة على المعاني في النصوص القرآنية، فدلالة الألفاظ والعبارات تحتمل أوجهاً عدة، والذي يرجح واحداً من هذه الأوجه الوقوف على مقصد الشارع[2].

وقد وقع الخلاف بين النحاة والأصوليين في فهم الدلالات المختلفة من النصوص القرآنية وبقي الخلاف مفتوحاً، وقد اعتمدوا في حججهم على مسائل اللغة والنحو، وغيرها من العلاقات النحوية التي تربط النصوص القرآنية[3].

واختلاف العلاقة في الدلالة النحوية بين وحدات الجمل، كان موضع اهتمام الأصوليين؛ لأنه هو أساس البحث في الدلالة النحوية عندهم، وإذا دققنا النظر في الهدف الذي يريد أن يصل إليه كلا الطرفين، فالأصولي أكثر دقة من النحوي في المسألة التي يبحث فيها، فهو يتجه إلى اللغة ومقصدها، ويحددون الدلالة بما يضبط الحكم، وأمَّا الفقهاء فإن هدفهم الوصول إلى الحكم الشرعي بغض النظر عن درجة الدقة[4].

ولذلك فقد تنوعت مواقف المفسرين في تفسيرهم لآيات القرآن الكريم، فمنهم من توسع وأطال في تفسيره، وقرنوا بين الإعراب والتفسير في القرآن الكريم، ومنهم من اقتصر على بيان أوجه الإعراب دون الخوض بأثر ذلك في التفسير.

2.2 أمثلة توضح طبيعة تلك العلاقة.

من أمثلة ذلك التبيان في إعراب القرآن للعكبري، والبيان في غريب القرآن للأنباري، وقد توصل النحاة إلى أثر الإعراب الكبير في الكشف عن دلالات القرآن

---

[1] - مصطفى، جمال الدين،1980م ، البحث النحوي عند الأصوليين، بغداد، ص47.

[2] - خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، الطبعة الثامنة، القاهرة، ص198.

[3] - حبلَّص، محمد يوسف،1991م ، البحث الدلالي عند الأصوليين، مكتبة عالم الكتب، ص34.

[4] - الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد،1994م، المستصفى من علم الأصول، تحقيق إبراهيم رمضان، دار الأرقم، بيروت، ص612.

الكريم، ومن الأمثلة التي أظهرها المفسرون وتبين أهمية الإعراب في الكشف عن الدلالات قولة تعالى**[وَلَا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ]** [1].

فهذه الآية فيها توجيهات متعددة منها[2]:

أ. أنَّ الفعل (تكتموا) يكون مجزوماً بلا الناهية.

ب. وهناك وجه آخر يحتمل أن يكون منصوباً والتقدير أن تكتموا.

والمعنى بالآية الكريمة هو: لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين، وهذا بتقـدير أن لا الناهية وهو مذهب البصريين.

والآن يجب أن نخلص إلى نتيجة مفادها أنَّ العلاقة بين الإعراب والقرآن الكريم كالعلاقة بين الروح والجسد، فالإعراب روح وجسده القرآن الكـريم، ولـذلك فـإن الإعراب يمثل أهمية قصوى في المعنى؛ لأنَّ الذي يريد أن يفهـم معـاني القـرآن الكريم، ويستنبط أحكامه، ويصل إلى أوامره ونواهيه، يجب أن يكون على إحاطـة كاملة بقواعد النحو والإعراب.

وبالتالي فإن العلم بالإعراب يعصم الإنسان مما قد يجذبه إليـه طبعـه مـن اللحـن والتحريف، وهو يعين على فهم العلاقات بين المفردات والجمل فيساعد على معرفة الوقف والابتداء.

وتعدد التفسيرات والاحتمالات الإعرابية في القرآن الكريم، هي من المميـزات الواضحة التي امتاز بها الفكر النحوي، وبالتالي فقد انعكس صدى هذه الظاهرة على كتب التفسير، والوقوف على مثل هذه التوجيهات المتعددة كان سبباً لانبثـاق فكـر نحوي وتفسيري له حالة من الأهمية في هذين العلمين، وقد كان هـذا هـو الـدافع للوقوف على نماذج من الألفاظ التي احتملت أكثر من وجه إعرابي وتفسيري، مـع ضرورة الموازنة بين هذه الأوجه وعرضها على ما استقر من قواعد نحوية، ومـن ثم الترجيح على وقف القواعد النحوية المعروفة، ومن هنا جاءت عنايـة النحـويين والمفسرين بدراسة العلاقات التي تربط ألفاظ النصوص القرآنية، فقد كـان البـاب

---

[1] - البقرة 42.

[2] - الزركشي، بدر الدين محمد عبدالله، 1988م، البرهان في علوم القرآن،تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى،ج4، ص140.

مفتوحاً على مصراعيه في سبيل معرفة هذه العلاقات، وقد أخذ ذلك حيزاً واسعاً في كتب التفسير.

ومن التوجيهات الإعرابية المختلفة التي وجهها النحاة في أثناء تفسيرهم للقــرآن الكريم[1]:

1. توجيه ما يحتمله اللفظ من أوجه الرفع.
2. توجيه ما يحتمله اللفظ من أوجه النصب.
3. توجيه ما يحتمله اللفظ من الرفع والنصب.
4. توجيه ما يحتمله اللفظ من النصب والجر.

وأما بالنسبة لهذه التوجيهات الإعرابية التي وجهها العلماء في تفــسير القــرآن الكريم فأمثلتها على النحو الآتي:

الوجه الأول (توجيه ما يحتمله الرفع) فمن الأمثلة لفظة شهر في قوله تعالى **[شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ]** [2].

فلفظة(شهر) فيها توجيهات إعرابية منها:

1. خبر لمبتدأ محذوف بلفظة (أيام)، فيكون المعنى المراد علــى حــسب هــذا التوجيه أنَّ هذه الأيام هي شهر رمضان، ويكون المبتــدأ (هــي) المحذوفــة المقدرة، وتكون لفظة (شهر) خبراً للمبتدأ المحذوف[3].
2. الرفع على الابتداء، ويكون الخبر الذي أنزل فيه القرآن[4].

---

[1] - الخالدي، كريم حسين ناصح، 2006، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص258.

[2] - البقرة 185.

[3] - الراوندي، قطب الدين، 1405هـــ ، فقه القرآن،تحقيق أحمد الحسيني باهتمام السيد محمود المرعشى، مطبعة الولاية في النجف،الطبعة الثانية، ج1، ص178.

[4] - الطباطبائي، محمد حسين،1997م، الميزان، مؤسسة النشر الإسلامي-بيروت،ج2،ص4.

ولعل الوجه الأول هو الذي يؤدي المعنى في الآية السابقة، فالقواعـــد النحويـــة تجيز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل.

وأما الوجه الثاني (توجيه ما يحتمله اللفظ من النصب)، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى**[فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ العُسْرَ]** [1]، فلفظة الشهر فيها أوجه إعرابية متعددة منها:

أ. مفعول به.

ب. مفعول فيه، وهذا الخلاف بسبب اختلاف المعنى الذي يعبرُّ عنه اللفظ، وقـــد أشار إليها ابن النحاس فيقول: "إنها ظرف زمان؛ لأنَّ التقدير فيها فمن شـــهد منكم الشهر غير مسافر ولا مريض فليصمه"[2].

وأمَّا الوجه الثالث (توجيه ما يحتمل الرفع والنصب)، فمن أمثلته قوله تعالى **[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ]** [3].

لفظة (السارق) فيها توجيهات إعرابية متعددة منها[4]:

1. اختلاف القراءة القرآنية فقـــد قرئـــت بقـــراءتين، الأولـــى برفـــع هـــاتين اللفظيين(السارق والسارقة)، والأخرى بنصبهما، وقد أجمـــع القـــراء علـــى الرفع، وقراءة الرفع هي الأصح والنصب شذوذ.

---

[1] - البقرة 185.

[2] - ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، 1985م، إعراب القرآن، بيروت، ص287.

[3] - المائدة 38.

[4] - ابن عربي،أبو بكر محمد بن عبدالله،2000م، أحكام القرآن،تخريج وتعليق محمد عبد القادرعطا، دار الكتاب العربي- بيروت، ج2، ص104.

2. وقد قرأها ابن عربي (والسارقَ والسارقةَ) بالنصب، وقال عن هـذا الـرأي سيبويه: إنَّه قوي؛ لأنَّ الوجه في الأمر والنهي في هذا النصب.
3. وأمَّا الفراء فيقول: إنَّهما مرفوعان، والنصب فيها جائز، كما يجوز في (أزيد ضربته)[1].
4. أنْ يكون الخبر هو الفعل المذكور في قراءة الرفع، وهي مبني على أسـاس أن الخبر معناه الجزاء، وتقديره من سرق فاقطعوا يديـه، وقـد ورد هـذا الحديث من المفسرين الذين تناولوا الآية بالشرح والإعراب[2].
5. يقول سيبويه: إنَّ الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على النصب، كما اختير ذلك في باب الاستفهام فكان الأصل أن يبتدئ بالفعل قبل الاسم فهكذا الأمر والنهي؛ لأنهمـا لا يقعـان إلا بالفعـل مضمرا أو مظهرا[3].
6. هناك من ذكر أرجحية النصب في الاسم الذي يرد بعده فعل بمعنى الـدعاء في اختيار النصب كقولك (زيدا اضربه)[4].

وأمَّا الوجه الرابع (توجيه ما يحتمل النصب والجر)، وقد تعـددت آراء النحـاة والمفسرين في إعراب الألفاظ التي كانت محتملة بين وجهي النصب والجر، ومـن أمثلته قوله تعالى**[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ]** [5].

فلفظة (أرجلكم) في الآية السابقة لم تكن قراءتها بوجه واحد في القرآن الكـريم، فقد قرأها ابن كثير (أرجلِكم) بكسر اللام، وقرأها الكسائي وابن عامر بـ (أرجلَكـم) بالنصب، فالخلاف الواقع في لفظة (أرجلكم) هو خلاف في باب واحد، وهـو بـاب

---

[1] - الفراء، معاني القرآن، ج1، ص306.
[2] - العكبري، التبيان في إعراب القرآن ، ج1، ص215.
[3] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص137.
[4] - ابن الحاجب النحوي، 1980م، شرح الوافية نظم الكافية، مطبعة النجف- بغداد، ص207.
[5] - المائدة 6.

العطف فرأى بعض المفسرين أنها معطوفة على الوجوه والأيـــدي، ورأى آخـــرون أنها معطوفة على الرؤوس[1].

وقد رجَّح ابن عربي النصب على الجر مستدلاً بذلك من حديث الرسول صـــلى الله عليه وسلم، وإنَّه ورد عنه الغسل لا غير فقال: "لكن تعضد حالة النصب علـــى حالة الخفض، بأن النبي عليه الصلاة والسلام غسل ومسح، وطريق النظر البديع أنَّ القراءتين محتملتان، وإنَّ اللغة تقضي بأنهما جائزتان، ولما جاءت السنة قاضية بأنَّ النصب يوجب العطف على الوجه واليدين، ودخل بينهما مسح الرأس، وإن لم تكـــن وظيفته كوظيفتها؛ لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعـــدهما فـــذكر لبيـــان الترتيـــب، لا ليشتري في صفة التطهير، وجاء الخفض ليبين أنَّ (الرجلين) يُمسحان حال الاختيار، وهما الخفان بخلاف سائر الأعضاء"[2].

وأمَّا الاحتمالات الإعرابية الأخرى التي حددها النحاة في إعراب لفظة (أرجلكم) يمكن أن تكون معطوفة على الوجوه والأيدي، و مجرورة بالجوار في قراءة الجـــر، وقد لقي هذا الوجه الإعرابي اعتراضات كثيرة؛ لأنَّ المناسب لكتاب الله عز وجـــل مراعاة المعنى دون النظم، وكسر الجوار فيه تغليب للـــنظم علـــى المعنـــى مثـــل الشعراء[3].

والذي نفهمه من توجيهات النحاة السابقة، أنها لم تتجاوز الآراء التـــي ضـــمتها كتب النحويين، ولم تخرج عن دائرة القواعد النحوية التي أرســـاها علمـــاء النحـــو العربي في أغلب الأحيان، وهذا إن دلَّ فإنه يدل على أنَّ القواعد النحوية لها أثرهـــا البالغ في كتب التفسير؛ وذلك لأنَّها حددت الضوابط التي جاء عليهـــا نظـــام البنـــاء اللغوي للألفاظ، وكانت معظم ملامح الخلافات النحوية واضحة المعالم فـــي كتـــب التفسير.

---

[1] - الخالدي، نظرية المعنى في الدراسة النحوية، ص286.

[2] - ابن عربي، أحكام القرآن، ج2، ص72.

[3] - الهراسي، عماد الدين بن محمد، 2001م ، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ص41.

إضافة إلى ما ذكر، فقد وجَّه المفسرون آيات القرآن الكريم مستندين في ذلك إلى آراء النحويين التي كانت تعود إلى تفسير القرآن الكريم بالنفع، وذلك من خلال فهم معانيه المختلفة التي قد تَشْكُلُ على بعض القراء، وبالتالي يكون التفسير معتمداً فـي ذلك على دعائم لغوية قوية.

وأمَّا الخلافات النحوية فمن خلال حديث المفسرين، فإنَّ الخلاف النحوي قبل أن يكون خلافاً بين المفسرين، قد بدأ واضحاً عند استقراء كتب النحـو، وقـد حـددت مواقف النحويين من القرآن المنهج لهذا الكتاب، فهم قد عكفوا على إقامة أسس هـذا العلم وقواعده وأصوله، وهناك من العلماء من توصل إلى قواعد نفيت في القـرآن الكريم، ومنها نفي وجود البدل من الضمير المرفوع، وهو ما أسموه بلغـة أكلـوني البراغيث مثل (قاما الرجلان)، فيلحقون بالفعل علامة التثنية والجمع، وذلـك وارد في موضعين في القرآن الكريم[1]:

1. قوله تعالى[**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**] [2].
2. قوله تعالى[**لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ**] [3].

وهناك من النحويين من تجرأ على القرآن الكريم، وذلك بأنه خلا مـن بعـض الأساليب، ومن ذلك ما ذكره السهيلي أنَّه يقبح أن تدخل السين في جملة خبر المبتدأ، فإذا دخلت (إنَّ) على المبتدأ جاز دخول السين وقال[4]:

إنَّ هذا مذهب أبي الحسن بن الطراوة فقال له السهيلي محتجاً عليه: أليس قد قال الله تعالى[**وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا**] [5].

---

[1] - الحريري، 1975م، درة الغواص، مصر، ص145.

[2] - المائدة 71.

[3] - الأنبياء 3.

[4] - عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث-القاهرة، ج1، ص120.

[5] - النساء 122.

وقد أهتم علماء النحو مثل الزجاج، وأبي جعفر النحاس، بذكر الأوجه الإعرابية التي تحتملها الكلمات المفردة، وقد قاموا باستبعاد الأوجه التي لا يعتقد بصحتها، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى**[وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آَثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ]** [1].

في الآية أوجه إعرابية منها[2]:

1. رفع (آثم) على أنه خبر(إنّ)، و(قلبه) فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر.
2. رفع(آثم) على الابتداء، و(قلبه) فاعل وهما في موضع خبر إن.
3. رفع(آثم) على أنَّه خبر على نية التأخير.
4. أن يكون(قلبه) بدلاً من آثم.

وأمَّا مكي بن أبي طالب فقد اعتنى في كتابه مشكل إعراب القرآن بالأوجه المحتملة لإعراب الكلمات المفردة، ومن أمثلته قوله تعالى**[ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ]** [3].

(فهدى) فيها أوجه إعرابية منها[4]:

1. حال منصوباً.
2. الرفع على الابتداء.
3. مرفوع على إضمار مبتدأ على أنَّه خبر.

وقد عُني كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري بذكر الأوجه الإعرابية المحتملة لإعراب الكلمات المفردة، وقد يرجِّح الأنباري وجهاً من الأوجه أو يضعف وجهاً آخر، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى**[تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ العَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ]** [5].

---

[1] - البقرة 283.
[2] - مكي، مشكل إعراب القرآن ،ج1، ص349.
[3] - البقرة 2.
[4] - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص74.
[5] - هود 49.

اسم الإشارة (تلك) في الآية السابقة ، يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية على حسب تقدير الأنباري وهي[1]:

1. في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ وخبره من أنباء الغيب.
2. أن يكون في موضع نصب على الحال، والتقدير يكون(تلك كائنة من أنباء الغيب نوحيها إليك).
3. يجوز أن تكون (تلك) مبتدأ، و(نوحيها) خبره، و(من أنباء الغيب) صلته، والتقدير يكون(تلك نوحيها إليك من أنباء الغيب)،

وقد رجَّح الأنباري الوجه الإعرابي الثالث؛ لأنه أقرب الوجوه وأسهلها.

وتعدد القراءات القرآنية، أوجد خلافاً بين الفقهاء في الأخذ ببعض أحكام القرآن، أو عدم الأخذ بها، وقد جعلوا من ذلك أدلة على ما يدلون به من آراء تشريعية.

والذي يمكن أن نتوصل إليه، هو أنَّ النحويين على الرغم من الدراسات التي قاموا بها في النحو والقرآن، فإنهم لم يعكفوا على استقراء كل ما في القرآن من الأحكام والأساليب على الرغم من اتساع علم النحو وتضخمه، وما استشهد به سيبويه لم يستوف كل ما في القرآن من الأحكام والتراكيب النحوية والأسلوبية.

وقد اعتمد النحاة في تناولهم لآيات القرآن الكريم من الناحية اللغوية، بأنهم يصدرون من منهج يقوم على تطبيق النظريات اللغوية على النص القرآني الذي يعد واقعاً لغوياً مستعملا، وأهم ملامح هذا المنهج الرواية، والسماع، والقياس، فبالسماع والرواية يوثقون ما يرونه من توجيهات إعرابية للآيات، أو توجيهات دلالية لبعض الكلمات، وكانوا بالقياس يصلون إلى قواعد محددة، ومعايير تعينهم على تقديم النص القرآني للقارئ، وكان الواقع اللغوي الذي تقوم عليه دراسة النحاة والمفسرين لآيات القرآن الكريم أوجهاً إعرابية متعددة يحتملها التركيب في القراءة الواحدة؛ وذلك لما في العربية من سعة، ومرونة، ورقي، وأوجه إعرابية أخرى في القراءات الصحيحة والشاذة.

---

[1]- الأنباري، أبو البركات، 1970م، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ج2، ص17.

الفصل الثالث

تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء المبنية في القرآن الكريم.

1.3 التعدد في أسماء الإشارة:

إنَّ الأسماء المبنية في اللغة العربية تأتي على نوعين[1]:

أ. نوع يلزمه البناء فلا يفارقه، ويسمى بناءً لازماً.

ب. نوع يعتريه البناء في تركيب، ويزول عنه في تركيب آخر، وهذا يسمى بناءً عارضاً.

[1]- عليان، هشام عامر و عبدا لله، سميح، 1985م، المرجع السهل في قواعد النحو العربي، ط5، ص11-14.

وأمَّا النوع الأول فهو يشتمل على الضمائر سواء أكانت منفصلة، أم متصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة باستثناء صيغة المثنى منها، وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط باستثناء (أي) فهي معربة، وأسماء الأفعال مثل (هيهات)، والظروف التي لا تفارق الظرفية وتسمى بالظروف المختصة، وبالإضافة إلى ما ركب من الظروف والأعداد وتبنى على فتح الجزأين، مثل(ليلَ نهارَ) و(خمسةَ عشرَ)، والأعلام المختومة بكلمة (ويه) فهي تبنى على الكسر مثل (سيبويهِ).

وأمَّا النوع الثاني فهو يشتمل على المنادى إذا كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة ويبنى على ما يرفع به، إضافة إلى اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً(أي ليس مضافاً ولا شبيه بالمضاف)، ويبنى على فتح آخره، إضافة إلى المبهمات المقطوعة عن الإضافة لفظاً مثل(قبلُ).

وأسماء الإشارة تنقسم إلى ثلاثة أقسام[1]:

أ. ما يشار به إلى المفرد:

1. هذا: وهو اسم الإشارة الأصلي، ويشار به للقريب، وهو مكون من ها التنبيه وذا.
2. هذه: ويشار به للقريبة.
3. ذلك: ويشار به للبعيد، وهو مكون من (ذا) ولام البعد، وكاف الخطاب.
4. تلك: ويشار به للبعيدة، وهو مكون من (تي) ولام البعد وكاف الخطاب.

ب. ما يشار به إلى الجمع:

1. هؤلاء: ويشار به لجمع المذكر والمؤنث القريبين، والهاء المتصلة به للتنبيه.
2. أولئك: ويشار به لجمع المذكر والمؤنث البعيدين، والكاف المتصلة به للخطاب.

جـ. ما يشار به إلى المثنى وهو معرب:

1. هذان: يشار به للمثنى المذكر القريبين، والهاء المتصلة به للتنبيه.
2. هاتان: يشار به للمثنى المؤنث القريبتين، وهو مكون من (تان) وها التنبيه.
3. ذانك: يشار به للمثنى المذكر البعيدين، وهو مكون من (ذان) وكاف الخطاب.

---

[1]- مغالسة، محمود حسيني ،1991م، النحو الشافي، عمان، دار البشير، ص106-108.

4. تانك: يشار به للمثنى المؤنث البعيدتين، وهو مكون من (تان) وكاف الخطاب.

ويظهر تعدد الأوجه الإعرابية في أسماء الإشارة من خلال المعنى الذي تدل عليه في الجملة، والإشارة التي يشير إليها الاسم، فقد تحتمل هذه الإشارة من المعاني المختلفة ما يكشفها السياق، والبحث عن هذه المعاني المختلفة يؤدي إلى الوصول إلى أوجه إعرابية متعددة.

من مواضع تعدد الأوجه الإعرابية في أسماء الإشارة.

1. اسم الإشارة(ذلك):

قوله تعالى**[ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ]** [1].

وهو اسم إشارة يشار فيه للقريب والبعيد والشيء المتوسط فإذا خلى من اللام دلَّ على القرب، وإذا دخلت عليه الكاف (ذلك) دلَّ على التوسط، وإذا دخلت عليه اللام دلَّ على البعد، وقد بيَّن صاحب تفسير الإعراب المحيط أنَّ اسم الإشارة (ذلك) يتكون من ذا واللام والتي تسمى بلام البعد والكاف للخطاب، وأمَّا ذا فهو اسم إشارة ثنائي الوضع لفظا ثلاثي الأصل، وألفه ليست زائدة خلافاً للكوفيين والسهيلي، بل ألفه منقلبة عن ياء ولامه خلافا لبعض البصريين الذين يزعمون أنَّها منقلبة عن واو، وأمَّا الاحتمالات الإعرابية فهي على النحو التالي[2]:

1. الرفع على الابتداء، والخبر الكتاب.
2. الرفع على الابتداء، والخبر مضمر، فيكون التقدير (هو ذلك الكتاب).
3. ذا اسم مبهم مبني زيدت لبيان الحركة وتقويتها على رأي الكوفيين، واللام للتأكيد دخلت لتدل على بعد المشار إليه، وهناك توجيه آخر، وهو لسكونها وسكون الألف قبلها، والكاف للخطاب لا موضع لها من الإعراب، ولا يجوز أن تكون في موضع رفع أو نصب أو خفض والسبب في ذلك[3]:

---

[1] - البقرة 2.

[2] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص26.

[3] - القيسي، مكي بن أبي طالب،437 هـ ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، كلية الآداب - جامعة بغداد،ج1، ص7.

أ. لا يجوز أن تكون في موضع رفع؛ لأنَّه لا رافع قبلها، وليست الكـــاف مـــن علامات المضمر المرفوع.

ب. لا يجوز أن تكون في موضع نصب؛ لأنَّه لا عامل قبلها ينصبها.

جـــ. لا يجوز أن تكون في موضع خفض؛ لأنَّه ما قبلها لا يضاف وهو المبهم.

4. قال الكوفيون: الذال وحدها هي الاسم المبني، والألف زيدت لتكثير الكلمـــة واستدلوا على ذلك بقولهم: (ذه أَمَةَ الله) وليس ذلك بشيءٍ؛ لأنَّ هذا الاسم اسم ظاهر وأمَّا اللام فقيل: إنَّها بدل من(ها)، فعندما نقـــول هـــذا لا يجـــوز أن نقول(هذلك)، وحركت اللام؛ لمنع التقاء الساكنين[1].

5. الفراء يقول في معاني القرآن أنَّ (الم)ابتداء، واسم الإشارة (ذلـــك)الخبـــر، فيكون التقدير عنده(يا محمد ذلك الكتاب)، وقد أنكر الزجـــاج هـــذا الوجـــه الإعرابي[2].

6. قال البصريون: إنَّ(ذا) اسم إشارة مبني؛ لـــشبه حـــرف ولتـــضمنه معنـــى الحرف، وأصله(ذيَّ)بالتشديد فحذفت أحد الياءين وقلبت الأخرى ألفا[3].

وأحسن الأوجه هو الرفع على الابتداء والكتاب خبر، وهو أبعد الأوجـــه مـــن التكلف وأسوغها في لسان العرب؛ والسبب في ذلك أيضا كما بين صاحب الإعراب المحيط أنَّ جملة ذلك الكتاب هي جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، وهناك من رجَّح أن يكون(ذلك) خبر المبتدأ محذوف تقديره(هو ذلك الكتاب)، والكتاب صفة أو بـــدل أو عطف بيان[4].

---

[1]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن،ج1، ص14.

[2]- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص9.

[3]- الأنباري، أبو البركات، 1969م، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا،الهيئة المصرية العامة - القاهرة ج1، ص43.

[4]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ، ج1، ص35.

قوله تعالى**[وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ البَقَرِ وَالغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ]** [1].

اسم الإشارة ذلك[2]:

1. يجوز فيه الرفع ويكون خبراً، فتقدير المعنى (الأمر ذلك).
2. ويجوز فيه أن يكون في موضع نصب بالفعل (جزيناهم)؛ لأنَّه يتعدى إلى مفعولين، والتقدير(جزيناهم ذلك)، فوقع فعل الجزاء على اسم الإشارة.
3. وأمَّا أبو البقاء فقد أجاز فيه أن يكون في موضع نصب (بجزيناهم)، أو أن يكون مبتدأ، أو أن يكون خبراً لمحذوف والتقدير(الأمر ذلك)[3]، وقد ضعَّف أبو حيان الأندلسي هذا الوجه؛ لأنَّه لم يبين على أي شيء انتصب هل على المصدر أم على اسم المفعول؟[4].
4. وأمَّا ابن الأنباري فقد بيَّن أنَّه لا يجوز فيه الرفع إلا على وجه ضعيف، وهو أن يكون التقدير(جزيناهموه)، كقولنا(زيدٌ ضربتُ)، فيعربه ابن الأنباري في موضع نصب؛ لأنَّه مفعول ثانٍ لجزيناهم، والتقدير(جزيناهم ذلك ببغيهم)[5].

قوله تعالى**[ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ]** [6].

اسم الإشارة (ذلك) يجوز فيه ثلاثة أوجه:

1. الرفع على الابتداء، و(أنهم)الخبر، والضمير عائد على الكفار، واسم الإشارة هنا يشير إلى الحالة التي أصابتهم من الخوف والرعب، وما أصابهم

[1] - الأنعام 146.

[2] - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص 277.

[3] - العكبري، التبيان، ج1، ص546.

[4] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ، ج2، ص396.

[5] - الأنباري، البيان، ج1، ص348.

[6] - الأنفال 13.

من القتل والكاف المتصلة باسم الإشارة هي لخطاب الكفار وذلك على سبيل الالتفات[1].

2. يجوز أن يكون في موضع رفع مبتدأ، فيكون تقدير الآية (ذلك الأمر)، فهو يشير أيضا إلى الحالة التي حلت بالكفار[2].

3. الرفع على أنَّه خبر حيث يكون تقدير الجملة هو(الأمر ذلك)، وهو يشير إلى فزع وهول هذا الأمر.[3]

قوله تعالى**[فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ]**[4].

اسم الإشارة (ذلك) يجوز فيه ثلاثة أوجه:

1. خبر لمبتدأ محذوف، فالتقدير(الأمر ذلك)، فهو يشير إلى حال الكفار عندما يلتقون بالمسلمين[5].

2. يجوز أن يكون في موضع نصب على أنَّه مفعول به بتقدير فعل محذوف هو (فعل ذلك بهم)، فيشير إلى الفعل الذي فعلوه المسلمون بالكفار وهو كثرة القتل[6].

3. وقد وجَّه العكبري اسم الإشارة على توجيه الأنباري السابق، فتقدير الآية(الأمر ذلك)، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف[7].

قوله تعالى**[كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ]** [8].

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج3، ص139.
[2]- الأنباري، البيان، ج1، ص385.
[3]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص313.
[4]- محمد 4.
[5]- الأنباري، البيان، ج2، ص374.
[6]- الهمذاني، حسين بن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق فؤاد علي مخيمر وفهمي حسن النمر، دار الثقافة - الدوحة، المجلد4،ص318.
[7]- العكبري، التبيان،ج2، ص1160.
[8]- الذاريات 52.

اسم الإشارة (كذلك) فيه ثلاثة أوجه:

1. خبر المبتدأ محذوف فيكون تقدير الكلام (الأمر مثل ذلك)[1].
2. الكاف المتصلة في اسم الإشارة في محل نصب نعت لمصدر محذوف، وأمَّا الزمخشري فبين أنَّه لا يصح أن تكون الكاف منصوبة ب(أتى)؛ لأنَّ ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[2].
3. وأمَّا الأنباري فيبين أنَّ تقدير الآية هو(الأمر كذلك)، فتكون الكاف المتصلة في اسم الإشارة في موضع رفع خبر، والمبتدأ محذوف وهو الأمر، والوجه الأول والثالث أقرب الأوجه؛ لأنَّ قواعد النحو تجيز حذف المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليهما دليل[3].

قوله تعالى**[وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الخَاسِرِينَ]** [4].

اسم الإشارة (ذلكم) فيه أربعة أوجه:

1. الرفع على الابتداء وفي خبره وجهان[5]:
   أ. ظنكم.
   ب. أن يكون ظنكم بدلاً، والموصول خبره، وأرداكم حال، أي (يبين حالهم وأنهم مظن الخاسرين جزاء ظنهم بالله).
2. وأمَّا الوجه الآخر، وهو أن يكون ظنكم والموصول والجملة من أرادكم أخباراً؛ لأنَّ اسم الإشارة فيه إشارة إلى الظن السابق، فالتقدير(وظنكم ربكم أنَّه لا يعلم ظنكم بربكم)[6].
3. وأمَّا الوجه الإعرابي الآخر، والذي وضَّحه العكبري، وهو أنَّ اسم الإشارة مبتدأ فهو من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام، وظنكم خبره وأرادكم خبر آخر، ويجوز أن يكون الجميع صفة أو بدلا وأرادكم الخبر[7].

1- العكبري،التبيان، ج2، ص1182.
2- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، 193.
3- الأنباري، البيان، ج2، ص393.
4- فصلت 23.
5- الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، المجلد4، ص 228.
6- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص64.
7- العكبري، التبيان ،ج2، ص1125.

4. وأبو حيان الأندلسي وضّح أنَّ اسم الإشارة هو إشارة إلــى ظــنهم أنَّ الله لا يعلم كثيراً من أعمالهم، وموقعه الإعرابي مبتدأ وخبره(أرادكم) و(ظنكم) بدل من(ذلكم)[1].

2. اسم الإشارة هذا:

قوله تعالى**[قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ]** [2].

اسم الإشارة (هذا) يحتمل خمسة أوجه[3]:

1. يشير إلى يوم القيامة فإذا رفعنا يومٌ على اعتبار أنَّها خبر المبتدأ، وهو اسم الإشارة فالجملة تكون في موضع نصب بالقول.
2. وأمَّا من نصب يوماً، فإنَّه جعله ظرفاً للقول إشارة إلى القصص التي تقدمت أي (يقول الله هذا الكلام في يوم ينفع).
3. وهناك توجيه آخر، وهو جواز وقوع (يوم ينفع) مبنياً على الفــتح لإضــافته إلى الفعل، فإذا كان كذلك احتمل موضعه النصب والرفع، والبناء يقــع فــي الظرف، وعند البصريين يكون الفعل مبنياً إذا أضيف إلى الفعل، وإذا كــان معربا فلا يبنى الظرف.[4]
4. وهناك توجيه إعرابي آخر، وهو أنَّ (هذا) مبتدأ و(يوم) خبره وهو معــرب؛ لأنَّه مضاف إلى معرب فبقى على صفته من الإعراب[5].
5. وهناك قراءة أخرى لهذه الآية، وهي(هذا يومَ)بالفتح، وهو منــصوب علــى الظرف، واسم الإشارة (هذا) فيه وجهان: وهما مفعول بــه للفعــل (قــال) فالمعنى (قال الله هذا القول في يوم)، وأمَّا الوجه الثاني فهو أنَّ اسم الإشارة (هذا) مبتدأ ويوم ظرف للخبر المحذوف فيكون التقدير (هذا ينفع)[6].

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص131.
[2]- المائدة 119.
[3]- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن،ج1، ص 336.
[4]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج2، ص323 .
[5]- العكبري، التبيان، القسم الأول، ص477.
[6]- الأنبا ري، الكشف،ج1، ص423.

قوله تعالى[**فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**][1].

يجوز في اسم الإشارة (هذا) أربعة أوجه[2]:

1. أن يكون اسم الإشارة صفة(للقاء)، فهو في هذه الحالة يصف لنا هذا اللقاء وما نجم عن نسيانهم لربهم وعدم طاعتهم له، فهو يصف لنا ما هم فيه من نكس الرؤوس والخزي والغم، فهم سوف يذوقوا العذاب المخلد في نار جهنم.
2. أن يكون اسم الإشارة في محل نصب مفعول به، على اعتبار تقدير الآية (فذوقوا هذا اللقاء)؛ فهو يشير إلى العذاب، والباء سببية، أي فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم هذا اللقاء.
3. وهناك توجيه آخر، وهو أنَّ اسم الإشارة هذا صفة (ليومكم)، ومفعول (فذوقوا) محذوف، أو قد يكون (هذا العذاب)، فيكون التقدير(فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم لقاء هذا اليوم[3].
4. وقد بيَّن السمين الحلبي أنَّها من باب التنازع؛ لأنَّ (ذوقوا)يطلب لقاء يومكم ونسيتم يطلبه أيضا فيكون التقدير:(ذوقوا عذاب لقاء يومكم هذا بما نسيتم عذاب لقاء يومكم هذا)، فيكون من إعمال الثاني عند البصريين، ومن إعمال الأول عند الكوفيين والأول هو الأصح[4].

قوله تعالى[**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**][5].

اسم الإشارة (هذا) في هذه الآية يجوز فيه أربعة أوجه[6]:

1. الرفع على الابتداء، و(ما وعد الرحمن) خبره.
2. أن يكون في موضع جر؛ لأنه صفة للمرقد.

---

[1]- السجدة 14.

[2]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن،ج2، ص 1049.

[3]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ،ج5،ص18.

[4]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص397.

[5]- يس 52.

[6]- الدمياطي، أحمد ابن محمد،1359هـ، إتحاف فضلاء البشر، ص 365.

فالوجه الإعرابي الأول الرفع على الابتداء كون اسم الإشارة تصدر بداية كـــلام جديد، وخبره يكون جملة (ما وعد الرحمن)، وهو أحسن الوجهين الـــسابقين، وأمَّـــا الوجه الإعرابي الثاني فهو يبين لنا صفة وعد الرحمن لمثل هؤلاء الفئة من الناس، وطبيعة المعاملة التي تتوافق مع أعمالهم التي كانوا يسيرون عليها.

3. ويجوز أن يكون إشارة إلى المرقد، ثم استأنف (ما وعد الـــرحمن)، فيكـــون موقعه الإعرابي الرفع على الابتداء، وخبره محذوف فيكون تقدير المعنـــى (ما وعد الرحمن وصدق المرسلون حق عليهم)، فالخبر المحـــذوف هـــو (حقٌ)[1].

4. أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر، وجملة (من مرقدنا)، إمّا أن تكون مستأنفه من قـــول الله تعالى، أو من قول الملائكة، وإمَّا أن تكون من كلام الكفار؛ فتكون فـــي محـــل نصب بالقول، وهذا الوجه هو أظهر الأوجه الإعرابية السابقة[2].

قوله تعالى[**هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ**][3].

اسم الإشارة (هذا) فيه ثلاثة أوجه[4]:

1. النصب، وذلك بإضمار الفعل فيكون تقدير الجملة (فليذوقوا هذا فليـــذوقوه)، وبالتالي يكون اسم الإشارة في موضع النصب على المفعول به.
2. الرفع واسم الإشارة في هذا الوجه يحتمل وجهين إعرابيين وهما:

أ. خبر المبتدأ محذوفاً، وبالتالي يكون التقدير (العذاب هذا فليذوقوه).

ب. مبتدأ وفي خبره وجهان:

ج. حميم ويكون التقدير(هذا حميم فليذوقوه)، وعلى هذا الوجه يكـــون اســـم الإشارة هذا مبتدأ وحميم خبره[5].

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط،ج5، ص77.
[2]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص488.
[3]- سورة ص57.
[4]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص1104
[5]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص96.

د. وأمَّا الوجه الآخر في الخبر، والذي وضَّحه الفراء وهو أنَّ حميم مبتــدأ، وخبره محذوف، ويكون تقدير الجملة على هذا التأويل النحوي (منه حميم ومنه غساق)[1].

3. وأمَّا الأوجه الإعرابية الأخرى التي وضَّحها السمين الحلبي فهي[2]:

أ. أن يكون مبتدأ، وخبره (حميم وغساق)، وجملة (فليذوقوه) جملة اعتراضية، فاسم الإشارة تَصَدَّرَ بداية الجملة الاسمية.

ب. أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر، والتقدير (الأمر هذا).

ج. أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية(فليذوقوه)، فهو يشير إلى نوع العــذاب الذي سوف يلحق بهذه الفئة الطاغية.

3. اسم الإشارة هذه:

قوله تعالى**[وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ]**[3].

اسم الإشارة (هذه) يجوز فيه وجهان[4]:

1. أن يكون مبتدأ، والواو واو الحال، والخبر الجملة الفعلية (تجري)، وهذا الوجــه هو الأقرب.

2. أن يكون مجرورا، وذلك باعتبار الواو واو العطف، واسم الإشارة معطوف على ملك مصر، والجملة الفعلية(تجري) في محل نصب حال.

4. اسم الإشارة هؤلاء:

قوله تعالى**[هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ]**[5].

اسم الإشارة (هؤلاء) يجوز فيه ثلاثة أوجه[1]:

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص410.

[2]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص540.

[3]- الزخرف 51.

[4]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص 106.

[5]- محمد 38.

1. خبر للمبتدأ، وهو الضمير المنفصل أنتم الذي تصدَّر بداية الجملة الاسمية.
2. بدل من المبتدأ، وهو الضمير المنفصل(أنتم)، وخبره هو الجملة الفعلية(تدعون)، فاسم الإشارة يشير إلى نفس الفئة التي تريد الإنفاق في سبيل الله.
3. وهناك توجيه آخر، وهو أنَّ (هؤلاء) موصول بمعنى الذين صلته (تدعون)، والتقدير(أنتم الذين تدعون)[2].

5. اسم الإشارة أولئك:

قوله تعالى**[إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ]**[3].

1. وقد ورد عن هذه الآية قراءة أخرى، وهي (عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون)، فهو قد عطف الملائكة والناس على موضع لفظ الجلالة؛ لأنه في موضع رفع تقديره(أولئك يلعنهم الله)، ففي هذه الآية حمل على الموضع في العطف[4].
2. وقد تخرج القراءة السابقة من أوجه أخرى[5]:

أ. أنْ يكون على إضمار فعل لما لم يمكن العطف، فالمعنى في الآية يكون (وتلعنهم الملائكة).

ب. أنْ يكون معطوفاً على لعنة الله على حذف مضاف، فالمعنى (لعنة الله ولعنة الملائكة).

ج. أنْ يكون مبتدأ حذف خبره؛ لفهم المعنى فالمعنى (يكون الملائكة والناس أجمعون يلعنونهم).

---

[1] - الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، المجلد 4، ص318.
[2] - أبو حيان، الإعراب المحيط، ج5، ص182 وانظر الدر المصون، ج6، ص158.
[3] - البقرة 161.
[4] - الأنباري، البيان،ج1، ص131.
[5] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ،ج1، ص254

3. أن يكون اسم الإشارة مبتدأ، و(لعنة الله)في رفعه وجهان[1]:

أ. أنْ يكون مرفوعاً بالظرف؛ لأنَّه جرى خبراً.

ب. أنْ يكون (لعنة الله) مبتدأ ثانيا، و(عليهم) خبره مقدم عليه، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع؛ لأنه خبر للمبتدأ الأول.

4. هناك مَنْ قال: إنَّ تقدير الآية (أولئك عليهم أن يلعنهم الله)؛ لأنَّه مصدر أضيف إلى الفاعل[2].

5. وهناك توجيه إعرابي آخر، وهو أنّ(لعنة) مبتدأ، وشبه الجملة(عليهم) خبر، والجملة الاسمية خبر المبتدأ لاسم الإشارة (أولئك)[3].

وقد أجاز البصريون رفع الفاعل بعد المصدر المنون، فحمل سيبويه قولهم(هذا قاتل زيد غداً ومحمد) على إضمار فعل فالتقدير أو (يقتل محمد)، ولم يجز الفراء ذلك وهو الأصح؛ لأنه إذا نون المصدر لا يأتي بعده فاعل مرفوع[4].

6. اسم الإشارة تلك:

قوله تعالى**[الم ،تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيمِ]**[5].

(تلك) اسم إشارة وفي إعرابه أربعة أوجه[6]:

1. أن يكون اسم الإشارة خبر (الم)، فهو يخبر عن الحروف المقطعة، وأنَّها آيات من القرآن الكريم.
2. يجوز في اسم الإشارة الرفع على الابتداء كونه اسم تصدر بداية جملة جديدة وخبره يكون (آيات) المرفوعة بالضمة؛ لأنها جمع مؤنث سالم وما يليها،

---

[1] - الأنباري، البيان،ج1، ص130.

[2] - العكبري، التبيان، ج1، ص132.

[3] - الفراء، معاني القرآن،ج1، ص97.

[4] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط،ج1، ص254.

[5] - لقمان 1، 2.

[6] - مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج1، ص187.

وهو الكتاب يكون مضافا إليه، ويجوز في آيات أن تكون بدلاً من اسم الإشارة.

3. الآية التي تلي الآية الثانية وهي قوله تعالى**[هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ]**[1]، فيها جزء محذوف من عناصر الجملة الاسمية، وهو المبتدأ فتقدير الآية السابقة يكون (تلك آيات الكتاب هدى ورحمة)، فحذف المبتدأ ودلَّ عليه الخبر من سياق الجملة[2].
4. أجمع القراء على نصب الهدى والرحمة على القطع؛ لأنَّها مستأنفة من آية منفصلة من الآية قبلها[3].

وأقرب الأوجه الإعرابية الوجه الإعرابي الأول والثاني؛ لأنهما أسوغ الأوجه ويأتيان على مسوغات قواعد النحو العربي.

7. اسم الإشارة هنالك:

قوله تعالى**[جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الأَحْزَابِ]**[4].

(ما) في هذه الآية هي للتوكيد واسم الإشارة (هنالك) فيه أربعة أوجه:

1. أن يكون خبراً (لجند)، ففي هذا الوجه الإعرابي اسم الإشارة يخبر عن المبتدأ وهو (الجند) الذين صفتهم الهزيمة، فمهزوم صفة للجند ويجوز في اسم الإشارة أن يكون صفة للجند أي هناك كائن[5].
2. يجوز أن يكون اسم الإشارة متعلقاً بمهزوم، و(جند) خبر لمبتدأ محذوف، فيكون تقدير المعنى (هم جند)[6].
3. يجوز أن تكون (جند) مبتدأ، و(ما) زائدة واسم الإشارة نعت للجند، ومهزوم الخبر، فاسم الإشارة يبين لنا صفة هؤلاء الجند وهي الهزيمة والخذلان[7].

---

[1]- لقمان 3.
[2]- الأنباري، البيان، ج2، ص253.
[3]- الفراء، معاني القرآن،ج2، ص326.
[4]- سورة ص 11.
[5]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص526.
[6]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ،ج5، ص91.
[7]- العكبري،التبيان، ج2،ص1098.

4. أمَّا الفراء فإنَّه يأخذ رأياً مغايراً لأبي البقاء فيقول: إنَّ ما صلة فـالعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها منها سواء، ومهزوم في الآية بمعنى مغلوب[1].

2.3 التعدد في الأسماء الموصولة.

وهي أسماء مبنية ما عدا اللذان، واللتان، وهي نوعان[2]:

1. نوع مختص ويشمل:
   أ. الذي: للمفرد المذكر.
   ب. التي: للمفردة المؤنثة.
   ج. اللذان: للمثنى المذكر وهو معرب.
   د. اللتان: للمثنى المؤنث وهو معرب.
   هـ. الذين: لجمع المذكر.
   و. اللائي، اللاتي: لجمع المؤنث.
2. المشترك: أي يستعمل للمفرد والمثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً ويشمل:

أ. مَنْ: للعاقل.

ب. ما: لغير العاقل في أغلب الأحوال.

ج. أي: ويستعمل للعاقل وغير العاقل، وذلك حسب ما يضاف إليه.

والاسم الموصول له صلة، وهذه الصلة إمَّا أن تكون جملة(جاء الذي نجح) أو شبه جملة(جاء الذي عندك)، ويشترط في جملة الصلة أن تكون خبرية محتملة للصدق أو الكذب، وأن تشتمل على عائد يعود على الاسم الموصول، وقد يحذف هذا العائد مثل قوله تعالى**[وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ]**[3]، فالتقدير (ما عملته)، فالعائد المحذوف في محل نصب.

---

[1]- الفراء، معاني القرآن،ج2،ص399.

[2]- حماسة، محمد عبد اللطيف وآخرين، 2005م، النحو الأساسي، دار الفكر العربي-القاهرة، ص30-33.

[3]- الزمر 70.

ويظهر تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء الموصولة من خلال اختلاف المعنى من موقع إلى موقع آخر، وظهور تأويلات نحوية مختلفة بين النحاة، فكل نحوي يؤول حسب الوجهة التي يريدها، واختلاف تفسير بعض الآيات، وهذا يؤدي إلى تعدد في الأوجه الإعرابية.

من مظاهر تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء الموصولة:

1. الاسم الموصول ما:

قوله تعالى[**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ**][1].

(ما) هنا جاءت في موضع النصب للفعل (أضاءت)، فتقدير الآية السابقة (فلما أضاءت ما حوله طفئت) فالنار هي الفاعل المضمر، والاسم الموصول الذي أصله (الذين) حذفت نونه تخفيفا لا يعود الضمير عليه إلا كما يعود على الجمع، ولكن إذا صحت هذه القراءة بهذا الشكل فَتُخَرَّجْ بأوجه منها[2]:

1. أنْ يكون إفراد الضمير حملاً على التوهم، وهذه الظاهرة يوجد منها الكثير في قواعد اللغة العربية، فمن القراء من يجزم بالذي، وتوهم أنَّه نطق بمن الشرطية.
2. أنْ يكون إفراد الضمير عائداً على جمع اكتفاء بالإفراد عن الجمع، كالاكتفاء بالمفرد الظاهر عن الجمع.
3. أنْ يكون الفاعل الذي في استوقد ليس عائداً على (الذين)، وإنما هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من (استوقد) والتقدير (استوقد هو).
4. أنَّ الفعل(أضاءت) يكون لازماً ومتعدياً، وتكون(ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، وشبه الجملة الظرفية(حوله) صلة الموصول، وبالتالي تكون(ما) في موضع نصب مفعول به للفعل أضاءت[3].

---

[1] - البقرة 17.

[2] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج1، ص65.

[3] - الأنباري، البيان،ج1، ص60.

5. يجوز أن تكون(ما) نكرة موصوفة، فيكون تقدير المعنـــى (مكانـــا حولـــه)، فتصف لنا هذا المكان المبهم، ويجوز فيها أن تكون زائدة في الآية[1].

قوله تعالى**[إنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الفَاسِقِينَ]**[2].

(ما) الأولى في الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه[3]:

1. تكون زائدة، و(بعوضة) بدل من(مَثَلْ)، فالتقدير يكون(مثلاً بعوضةً).
2. ويجوز أن تكون في موضع نصب نكرة بدلاً من(مَثَـلْ)، وبعوضـــة نعـــت لِ(ما).
3. أن تكون (ما) الموصولة بمعنى الذي، وبعوضة مرفوعٌ؛ لأنـــه خبـــر مبتـــدأ مقدر، والتقدير يكون (الذي هو بعوضة)[4].

قوله تعالى**[فَمَا فَوْقَهَا]**[5] (ما) يجوز فيها ثلاثة أوجه[6]:

1. أن تكون زائدة، وبالتالي تعطف على ما الأولى، أو على بعوضة.
2. يجوز أن نجعل(ما) بمنزلة الذي فتضمر فيجوز رفع بعوضة، فتكون خبـــراً له.
3. وأمَّا المعنى المراد من الآية الكريمة والذي وضَّحه الفراء في معاني القرآن، وهو أنَّ المراد ليس البعوضة، وإنَّما أكبر منها، وهو العنكبوت والذباب؛ لأنَّ البعوضة في غاية الصغر، والموقع الإعرابي للاسم الموصـــول (مـــا) فـــي موضع رفع على الابتداء، وترفـــع(بعوضـــة) علـــى أنَّهـــا خبـــر للاســـم الموصول(ما)[7].

---

[1]- العكبري، التبيان،ج1، ص33.
[2]- البقرة 26.
[3]- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 21 وانظر مشكل إعراب القرآن، مكي، ج1، ص83.
[4]- الأنباري، البيان، ج1، ص66.
[5]- البقرة 26
[6]- الأنباري، البيان، ج1، ص66، وانظر ابن جني، 1966م – 1969م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، القاهرة، ج1، ص64.
[7]- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص22.

قوله تعالى**[وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ]**[1].

في (لما) ثلاثة أوجه:

1. إذا كسرنا اللام فإنَّ معنى الآية هو أخذ الله الميثاق لما أعطوا من الكتاب والحكمة؛ لأنَّ من أوتي ذلك فهو الأفضل، وعليه يؤخذ الميثاق، و(ما) بمعنى الذي[2].
2. وأما إذا فتحنا اللام فتكون لام الابتداء فتكون جواباً لما دلَّ عليه من معنى القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق إنما يكون بالإيمان والعهود، فاللام جواب القسم، و(ما) بمعنى الذي يكون موضعها الإعرابي في موضع رفع على الابتداء، والهاء محذوفة من (أتيتكم) تقديره (أتيتكموه من كتاب)، والخبر من كتاب وحكمة، وقد عدَّ الأخفش أنَّ العائد من الجملة المعطوفة على الصلة محمول على المعنى، فالآية السابقة محمولة في المعنى على آية أخرى[3]، وهي قوله قوله تعالى**[قَالُوا أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ]**[4].
3. وامَّا التوجيه الآخر، وهو أنْ تكون (ما) الموصولة مبتدأ، وصلتها (آتيناكم)، والعائد محذوف تقديره(آتيناكموه)، و(ثم جاءكم) معطوف على الصلة، والعائد منها على الموصول محذوف تقديره:(ثم جاءكم رسول به)، فحذف لدلالة المعنى عليه[5].

قوله تعالى**[وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ]**[6].

---

[1] - آل عمران 81.
[2] - الأنباري، البيان،ج1، ص208.
[3] - الداني، أبو عمرو ،1930م، التيسير في القراءات السبع، أسطنبول، ص80.
[4] - يوسف 90.
[5] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ، ج2، ص73.
[6] - الشورى 29.

(ما) في الآية موصولة ويجوز فيها وجهان وهما[1]:

1. أنْ تكون مجرورة المحل، وذلك بالعطف على الموقع الإعرابي للسماوات والأرض، والتي حكمها الجر بالإضافة.
2. أنْ تكون مرفوعة المحل، وذلك بالعطف على (خَلْقُ) والتي تعرب مبتدأ مؤخراً، وشبه الجملة(من آياته) خبر مقدم.

قوله تعالى**[وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ]**[2].

(ما) في هذه الآية موصولة ويجوز فيها ثلاثة أوجه:

1. العطف بالجر على(خلقكم)، فيكون التقدير (وفي خلقكم والذي يبث)، فخلقكم شبه جملة جار ومجرور عطفت عليها(ما)[3].
2. العطف على الضمير المخفوض بالخلق، وهو الكاف المجرور بالإضافة[4].
3. ولقد بيَّن أبو حيان الأندلسي في الإعراب المحيط أنَّه يقبح العطف على الضمير المخفوض وإن أكدَّه نحو(مررت بك أنت ومحمد)، وهذا رأي البصريين والزمخشري[5].

2. الاسم الموصول الذي:

قوله تعالى**[يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ]**[6].

الاسم الموصول الثاني (الذي) في الآية السابقة فقد أجاز فيه العلماء وجهين وهما الرفع والنصب[7].

---

[1] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص81.

[2] - الجاثية 4.

[3] - للعبد الأقل راجي الغفران، أحمد ميقري بن أحمد، البرهان في إعراب آيات القرآن ، مجلد6،ص177.

[4] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص121.

[5] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص162.

[6] - البقرة 21.

[7] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص 79.

1. وأمَّا الرفع فعلى أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، أو أنَّه مبتدأ خبره آية أخـــرى[1]، وهـــو قوله تعالى[**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**][2].

وقد ضعَّف العلماء هذا الوجه لسببين وهما[3]:

أ. أنَّ صلة الذي وما عطف عليها قد مضيا، فلا يناسب دخول الفاء في الخبر.

ب. هناك من الروابط في النحو ما يسمى بتكرار المبتدأ بمعناه، فالذي مبتدأ وقوله تعالى[**فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا**][4]، جملة خبرية والرابط في الآية هو الله من الله وهذا من تكرار المبتدأ بمعناه.

2. وأمَّا النصب ففيه أوجه:

أ. ويجوز نصبه على أن يكون نعتاً لقوله تعالى (الذي خلقكم)، فيكون نعتاً للنعت[5].

ب. أجاز أبو محمد مكي نصبه بإضمار (أعني)، وكما أجاز أبو عثمـــان المـــازني وجهاً آخر وهو النصب على الموضع[6].

ج. أن يكون منصوباً على أنَّه صفة (لربكم)، فمن صفات الله عز وجل أنَّـــه خـــالق كل شيء[7].

قوله تعالى[**الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ المُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ**][8].

(الذي) في هذه الآية يجوز فيها:

---

[1]- الأنباري، البيان، ج1، ص63.

[2]- البقرة 22.

[3]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6، ص80.

[4] البقرة 22.

[5]- الأنباري، البيان، ج1،ص63.

[6]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص123.

[7]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص145.

[8]- فاطر 35.

1. الرفع على البدل من غفور أو شكور في الآية التي تسبقها، وهي قوله تعالى **[وَقَالُوا الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الحَزَنَ إنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ]**[1]، فإذا حذف أحد الطرفين الغفور أو الشكور أو الاسم الموصول صحَّ المعنى، ونوع البدل فيهما هو بدل مطابق[2].
2. النصب على المفعول به بتقدير فعل محذوف هو (أعني)، فيكون تقدير الآية السابقة هو (أعني الذي)[3].
3. النصب على أنَّها صفه لاسم (إنَّ)، فتكون منصوبة لقول تعالى في الآية التي سبقت هذه الآية (إنَّ ربنا)، ويجوز أن تكون في موضع رفع خبر، والمبتدأ محذوف فيكون التقدير(هو الذي)[4].

قوله تعالى**[الَّذِينَ قَالُوا إنَّ اللهَ عَهِدَ إلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إنْ كُنْتُمْ صَادِقِين]**[5].

الاسم الموصول (الذي) في الآية السابقة يحتمل أربعة أوجه إعرابية وهي[6]:

1. في موضع خفض بدل من(الذين)، فهو يتحدث عن نفس الفئة الذين عهد إليهم الله أنْ لا يأمنوا حتى يأتوا بقربان .
2. في موضع نصب على إضمار (أعني)، فيكون التقدير (أعني الذين).
3. في موضع رفع على إضمار (هم)، فيكون التقدير (هم الذين)، فيرفع الاسم الموصول على أنَّه خبر لمحذوف[7].
4. وأمَّا الوجه الآخر، فيجوز فيه الجر على أنَّه صفة لِ(العبيد)[1]، وذلك في قوله تعالى**[ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ]**[2]، فالمعنى أنَّ الله ليس بظلام للعبيد الذين قالوا: كيت وكيت.

---

[1]- فاطر 34.

[2]- الزمخشري، الكشاف، ج3، ص130

[3]- ميقري، أحمد بن أحمد، البرهان في إعراب آيات القرآن، مجلد5،القسم الأول، ص595.

[4]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص595.

[5]- آل عمران 183.

[6]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص281.

[7]- العكبري، التبيان،ج1، ص316.

قوله تعالى[**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ**][3].

الاسم الموصول (الذي) يجوز فيه وجهان إعرابيان وهما:

1. الرفع على أنَّه خبر للمبتدأ المضمر، وبالتالي يكون تقدير الجملة(هو الذي أحسن)[4].
2. النصب على الاختصاص لفعل محذوف تقديره(أعني أو أخص) فتقدير الآية السابقة يكون (أعني الذي أحسن)[5].

وأقوى الأوجه الإعرابية هو الوجه الأول؛ لأنَّ الاسم الموصول تصدر بداية جملة جديدة، وجاء خبراً عن شيء محذوف يعود على لفظ الجلالة.

قوله تعالى[**إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ**][6].

الاسم الموصول (الذي) في هذه الآية يجوز فيه ثلاثة أوجه[7]:

1. أن يكون منصوباً على أنَّه استثناء متصل؛ لأنهم كانوا يشركون مع الباري الأصنام.
2. أن يكون بدل مجرور من (مَنْ)، فيكون تقدير الآية (إلا من الذي فطرني).
3. أن يكون منصوباً على أنَّه استثناء منقطع؛ لأنهم كانوا عبدة أصنام فقط[8].

قوله تعالى[**هَذَا يَوْمُ الفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ**][9].

(الذي) يجوز فيه وجهان[10]:

1. أن يكون صفة لليوم، فيصف هول هذا اليوم الذي يكذب به الكافرون.

---

[1]- السمين الحلبي، الدر المصون،ج2،ص275.

[2]- آل عمران 182.

[3]- السجدة 7.

[4]- العكبري، التبيان ، ج2، ص1048

[5]- الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، ص20

[6]- الزخرف 27.

[7]- الزمخشري، الكشاف، ج3، ص484.

[8]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6،ص96 وانظر البرهان في إعراب آيات القرآن، أحمد بن ميقري، مجلد6، ص146.

[9]- الصافات 21.

[10]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6، ص456.

2. أن يكون صفة للفصل، فيصف لنا أنَّ هذا اليوم يكون فاصلاً بين الله -عــزَّ وجل- والكافرين، فسوف يكون مصيرهم إلى النار وبئس المصير.

فالاسم الموصول في هذه الآية يبين لنا صفة ذلك اليوم فهو يوم فاصل، ووعــده عند الله عز وجل، ولذلك يحتمل فيها أن تكون صفة لليوم أو أن تكون صفة للفصل.

3. الاسم الموصول الذين:

قوله تعالى**[أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ]**[1].

يجوز في الاسم الموصول(الذين) في هذه الآية ثلاثة أوجه وهي:

1. الرفع بالعطف على قوم تبع، فيكون أهلكناهم مستأنفا، أو حالاً من الــضمير في الصلة[2].
2. الرفع على الابتداء، وخبره ما بعده من الجملة الفعلية(أهلكناهم)[3].
3. أن يكون منصوباً بفعل مقدر يفسره الفعل الموجود (أهلكناهم)، فيكون تقــدير هذا الفعل هو(دمرنا الذين)، وبالتالي يكون موقع الاسم الموصول النصب[4].

قوله تعالى**[الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ المَغْفِرَةِ]**[5].

الاسم الموصول (الذين) فيه أربعة أوجه إعرابية وهي:

1. بدل منصوب من قوله(يجزي الذين أحسنوا)[6]، وذلك في قوله تعــالى**[وَللهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالحُسْنَى]**[7].
2. عطف بيان (للذين أحسنوا)، فالحديث عن الفئة المذكورة نفسها في الآية التي قبلها[8].

---

[1]- الدخان 37.
[2]- العكبري، التبيان،ج2،ص1147.
[3]- الأنباري، البيان،ج2، ص360.
[4]- الأنباري، البيان، ج2، ص360.
[5]- النجم 32.
[6]- الأنباري،البيان، ج2، ص399.
[7]- النجم 31.
[8]- أحمد بن ميقري، البرهان في إعراب آيات القرآن،مجلد6،ص290.

3. يجوز أن يكون نعتاً منصوباً(للذين أحسنوا)، فيكون المعنى أنَّه يصف الــذين يجتنبون الفواحش فسوف يغفر الله لهم[1].

4. خبر المبتدأ مضمر فيكون تقدير الآية (هم الذين)[2].

قولـــه تعـــالى**[أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ]**[3].

الاسم الموصول الأول (الذين) يجوز فيه ثلاثة أوجه وهي:

1. النصب على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، فيكون تقــدير الجملة (أحسبوا أن نجعلهم مثلهم في حال استواء محياهم ومماتهم)[4].
2. أن يكون سواءً هو المفعول الثاني للفعل (جعل)، والاسم الموصول وما يليه، وهو الفعل الماضي(آمنوا) في محل نصب على الحــال، فتقــدير الجملــة (نجعلهم حال كونهم مثلهم سواءً)[5].
3. أن يكون سواء مفعولاً ثانياً لحسب، وهذا الوجه ذهب إليه العكبري ولم يذهب إليه صاحب الدر المصون وقال: "إنَّ فيه شيء من الغلط؛ ويعلل ذلــك بــأنَّ الكاف حال، ودخول استواء محياهم ومماتهم في الحــسبان، وبالتــالي فــإنَّ محياهم ومماتهم تكون مرفوعة بسواءٍ، وأيضا هناك سبب نحوي آخر يــدعم ذلك وهو أن حسب وأخواتها إذا وقع بعدها (أنَّ) المشددة، أو (أنْ) المخففــة، أو الناصبة سدت مسد المفعولين، وفي هذه الآيــة وقــع بعــد الحــسبان أن الناصبة فهي سادة مسد المفعولين.[6]

قوله تعالى**[الَّذِينَ آَمَنُوا بِآَيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ]**[7].

الاسم الموصول (الذين) يجوز فيه ثلاثة أوجه:

---

[1]- العكبري، التبيان، ج2،ص1189.
[2]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص211.
[3]- الجاثية 21.
[4]- الأنباري، البيان، ج2،ص365.
[5]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص128
[6]- العكبري، التبيان، ج2، ص1152 وانظر الدر المصون، السمين الحلبي،ج6، ص 128.
[7]- الزخرف 69.

1. نعتٌ(لعبادي) في الآية التي سبقت هذه الآية[1]، وهي قوله تعالى**[يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ]**[2]، فهي تصف حال العباد المؤمنين يوم القيامة بأنَّ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.
2. بدل من(عباد) منصوب، أو عطف بيان(لعباد) منصوب؛ لأنَّ الحديث هو عن العباد المؤمنين أنفسهم الذين لا خوف عليهم يوم القيامة[3].
3. الرفع على الابتداء وخبره محذوف، كونه جاء في بداية كلام جديد لجملة اسمية، وخبره محذوف فلم يتم معنى الجملة[4].

وأقرب الأوجه الإعرابية هو الوجه الثالث؛ لأنه أقرب الأوجه إلى المعنى فالاسم الموصول الذين لم يكتمل خبره.

قوله تعالى**[الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ]**[5].

(الذين) في الآية تحمل أربعة أوجه إعرابية وهي[6]:

1. في موضع خفض بدل للذين اتقوا، فالحديث في هذه الآية والآية التي سبقتها عن نفس الفئة وهم الفئة الذين يخافون الله عزَّ وجل.
2. في موضع نصب على المدح، فيكون تقدير المعنى(نِعْمَ الذين)، فهو يمدح هؤلاء الفئة المؤمنة.
3. في موضع رفع على النعت، فيصف لنا المؤمنين الموحدين، والذين يخافون الله، فسوف يقيهم الله عذاب النار[7].
4. وأمَّا الوجه الإعرابي الآخر، والذي وضَّحه ابن الأنباري، وهو أنَّه يجوز في الاسم الموصول الذين أن يكون مجروراً؛ لأنه وصف للعباد[8]، وذلك في قوله تعالى**[قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ**

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص153.
[2]- الزخرف 68.
[3]- السمين الحلبي، الدر المصون،ج6، ص106.
[4]- السمين الحلبي، الدر المصون،ج6، ص101.
[5]- آل عمران 16.
[6]- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 198.
[7]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط ،ج1،ص18.
[8]- الأنباري، البيان،ج1،ص194.

تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ][1].

والوجه الرابع هو أقوى الأوجه الإعرابية السابقة؛ لأنه يصف لنا أعمال هؤلاء العباد الذين يسيرون على أوامر الله عز وجل، والعباد في الآية الكريمة مجرورة بحرف الجر (الباء).

قوله تعالى**[الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ المَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ]**[2].

(فالذين) في الآية السابقة تحتمل أربعة أوجه إعرابية وهي[3]:

1. في موضع نصب على النعت من الضمير بأفواههم، أو من قلوبهم في قوله تعالى**(وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ]**[4]، فهي تصف لنا الذين يقولون بأفواههم أشياء، وهي ليست موجودة في قلوبهم.
2. في موضع نصب على البدل، فالحديث عن الفئة نفسها الذين قالوا أشياء ولم يفعلوها، فمثل هؤلاء يسمون المنافقين.
3. في موضع نصب على إضمار (أعني)، فيكون تقدير الآية(أعني الذين قالوا)[5].
4. في موضع رفع على إضمار مبتدأ، فيكون تقدير الآية (هم الذين)، ويجوز أن يكون مبتدأ، وخبره جملة (قل فادرءوا)[6].

والوجه الإعرابي الرابع أقرب الأوجه الإعرابية؛ لأنه أقرب إلى قواعد النحو العربي التي تجيز التقديم والتأخير وتقدير الشيء المحذوف، فالمحذوف في الآية السابقة هو الضمير المنفصل(هم).

---

[1]- آل عمران 15.

[2]- آل عمران 168.

[3]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص178.

[4]- آل عمران 167.

[5]- الأنباري، البيان،ج1،ص231.

[6]- العكبري ، التبيان، القسم الأول،ص308 وانظر الدر المصون، السمين الحلبي، ج2ص255.

قوله تعالى[**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا**][1].

الاسم الموصول (الذين) يحتمل أربعة أوجه إعرابية وهي[2]:

1. الجر على النعت لقوله (الذين خلوا) في قوله تعالى **(مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا]**[3].
2. الرفع على الابتداء، فيكون تقدير الآية (هم الذين يبلغون) فتكون الذين مبتدأ ثاني، والجملة الفعلية (يبلغون) خبر المبتدأ الثاني (الذين)، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول(هم).
3. النصب على أنَّها مفعول به بتقدير فعل محذوف هو (أعني) فيكون تقدير الجملة (أعني الذي)[4].
4. ويجوز أن تكون الذين في موضع خفض على البدل، أو النعت لقوله تعالى (الذين خلوا)، فهي تصف هؤلاء المكلفين بتبليغ رسالة الله فهم لا يخافون من أحد[5].

والوجه الإعرابي الثاني أقرب الأوجه؛ لأنه أسهل الأوجه وأقربها إلى مسوغات النحو العربي.

قوله تعالى[**قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ للهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**][6].

(الذين) في الآية يجوز فيها[7]:

---

[1] - الأحزاب 39.

[2] - الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن ،مجلد 4، ص 43.

[3] - الأحزاب 38.

[4] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص419.

[5] - مكي، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص579.

[6] - الأنعام 12.

[7] - مكي، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص 247.

1. الرفع على الابتداء، وخبره(فهم لا يؤمنون).
2. ويجوز فيها أن تكون في موضع نصب على البدل من الكاف والميم في(ليجمعنكم)، ونوع البدل اشتمال، فالمعنى في الآية أنَّ الذين خسروا أنفسهم من الإيمان والرحمة هم الذين سوف يجمعهم الله يوم القيامة.
3. وقد وجَّه السمين الحلبي الاسم الموصول توجيهاً آخر، وهو أنَّه منصوب بإضمار أذم ، فيكون التقدير (أذم الذين)، أي هؤلاء الفئة الذين لم يقتربوا من الله سوف يذمهم الله يوم القيامة جزاءً بما عملوا، وهناك توجيهً آخر، وهو أن يكون مجروراً على أنَّه نعت(للمكذبين)، ولكن هذا الوجه من أبعد الأوجه السابقة، وأقرب الأوجه الوجه الأول؛ لأنه أسهلها وأقربها إلى معنى الآية[1].

قوله تعالى**[الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ]**[2].

الاسم الموصول (الذين) في هذه الآية يجوز فيه أربعة أوجه وهي:
1. الرفع على الابتداء، وخبره الجملة الفعلية(كفروا).[3]
2. النصب على البدل ل (حزبه)، فالحديث عن فئة الحزب هو الحديث نفسه عن الكفار فهم لهم عذاب شديد[4].
3. الجر على الوصف لأصحاب السعير في الآية التي سبقت هذه الآية[5]، وهي **[إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ]**[6].

---

[1]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص18.
[2]- فاطر 7.
[3]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص459.
[4]- الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، مجلد4، ص 83.
[5]- الأنباري، البيان، ج2، ص286.
[6]- فاطر 6.

4. يجوز فيه الرفع على الابتداء، والجملة الفعلية (كفروا) صلة الموصول، ولهم جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا الوجه الإعرابي هو الأحسن؛ لأنه هو أسوغ الأوجه الإعرابية السابقة وأقربها إلى النحو[1].

قوله تعالى**[أَلَا للهِ الدِّينُ الخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى]**[2].

الاسم الموصول (الذين) في هذه الآية يجوز فيه أربعة أوجه[3]:

1. الرفع على الابتداء وخبره محذوف، والتقدير (يقولون ما نعبدهم) فالخبر حذف وهو الجملة الفعلية (يقولون)، وهذا الوجه أقرب الأوجه الإعرابية؛ لأن قواعد النحو العربي تجيز حذف الخبر إذا دلَّ عليه دليل.
2. بدل بتقدير فعل مضمر على النحو التالي (ويقول الذين اتخذوا).
3. وقد بيَّن سيبويه في مثل هذا الموضع أنَّه لا يجوز إضمار الفعل في كل موضع، فهو في التقدير الإعرابي الأول مضمر، وفي التقدير الثاني مضمر، ولم يجز سيبويه مثل هذا[4].
4. وأمَّا الوجه الآخر، وهو أن يكون(الذين) عبارة عن الملائكة، وما عبد من دون الله مثل (اللات والعزى)، وموقعه الإعرابي الرفع على الابتداء، وخبره (إنَّ الله يحكم بينهم)، وفاعل اتخذ ضميراً مستتراً عائد على المشركين، ومفعوله الأول محذوف، ومفعوله الثاني(أولياء)، والتقدير يكون(والذين اتخذهم المشركون أولياء)[5].

4. الاسم الموصول مَنْ:

قوله تعالى**[لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا]**[6].

---

[1] - أحمد مبقري بن أحمد، البرهان في إعراب آيات القرآن، مجلد 5، ص369.
[2] - الزمر 3.
[3] - الأنباري، البيان، ج2،ص321.
[4] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص471
[5] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص5.
[6] - النساء 114.

(مَنْ) الثانية في الآية الكريمة موصولة وتحتمل ثلاثة أوجه:

1. في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، إن جعلت نجواهم اسما لما يتناجون به؛ لأنَّ (مَنْ) للأشخاص وليس من جنس التناجي[1].
2. إن جعلنا نجواهم بمعنى جماعتهم الذين يتناجون، كانت (مَنْ) في موضع خفض على البدل، وهو بدل بعض من الكل[2].
3. وأمَّا الوجه الآخر، والذي وضَّحه العكبري، وهو أنَّ معنى النجوى القوم الذين يتناجون؛ ولذلك يجوز أن يأتي الاستثناء متصلاً، فتكون (مَنْ) في محل نصب[3].

قوله تعالى**[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِينَ]**[4].

(مَنْ) في هذه الآية اسم مبني على السكون بمعنى الذي، وله عدة احتمالات إعرابية منها[5]:

1. في موضع رفع عطف على لفظ الجلالة، أي (يكفيك الله والذين أتبعوك من المؤمنين).
2. في موضع رفع عطف على الابتداء، والخبر مضمر؛ وذلك للقبح في عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهية.
3. في موضع النصب على المعية، فالتقدير يكون (مع مَنْ أتبعك من المؤمنين)، فالواو بمعنى مع[6].
4. أن تكون(مَنْ) مجرورة المحل؛ عطفاً على الكاف في حسبك، وهذا هو رأي الكوفيين، وعند البصريين فالعطف على الضمير من غير إعادة الجار لا يجوز[7].

---

[1]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص208.
[2]- أبو حيان الأندلسي ، الإعراب المحيط ، ج2، 227.
[3]- العكبري ، التبيان، ج1، ص381 وانظر معاني القرآن، الفراء،ج1، ص287.
[4]- الأنفال 64.
[5]- مكي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص319.
[6]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، 433.
[7]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص433.

5. ويجوز فيه النصب بفعل محذوف دلَّ عليه الكلام، فيكون التقدير (ويكفي مَنْ أتبعك)[1].

فالأوجه الإعرابية السابقة تبين المعنى الذي يشتمل عليه الاسم الموصول في كل وجه، فهي في الوجه الأول معطوفة على لفظ الجلالة؛ لأنَّ المعنى في الآية حسبك الله أي يكفيك الله، وفي الوجه الثاني العطف على المبتدأ، فلو كان العطف بالفاء أو ثم لكان العطف أحسن على لفظ الجلالة.

قوله تعالى**[وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ]**[2].

(مَنْ) في هذه الآية تحتمل وجهين إعرابيين وهما[3]:

1. النصب على الاستثناء، وهذا النصب فيه وجهان:

أ. استثناء منقطع على اعتبار أنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فالتقدير (أنَّ الأولاد لا تقرب أحداً إلا علمهم ما ينجيهم من عقاب الله).

ب. استثناء تام متصل من الضمير المنصوب في الفعل تقربكم، فالاسم الموصول(مَنْ) هو من نفس جنس المقربين إلى الله بالأعمال الصالحة، فيكون تقدير الاستثناء (أن الأموال لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح).

2. في محل جر بدل من الضمير في أموالكم، وقد غلَّط النحاس السمين الحلبي في هذا الوجه الإعرابي فقال: لو جاز هذا لجاز رأيتك زيداً[4].

3. إنَّ (مَنْ) في محل رفع على الابتداء، وخبره قوله تعالى(فأولئك لهم جزاء الضعف)، فالخبر يخبر عن جزاء هؤلاء المؤمنين، وأنَّ جزاءهم سوف يكون في غرفات الجنة آمنون[5].

قوله تعالى**[أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ]**[1].

---

[1]- العكبري، التبيان، القسم ج1، ص631.

[2]- سبأ 37.

[3]- ابن النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 346.

[4]- السمين الحلبي ، الدر المصون، ج5،ص45.

[5]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج7،ص286.

(مَنْ) في الآية السابقة تحتمل وجهين:

1. اسم موصول في موضع الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، فالتقدير (مَـنْ خاف الله وهو قانتٌ)، فالجملة الفعلية خاف الله في محل رفع خبر المبتدأ[2].
2. وهناك من قال:(إنَّ الهمزة المتصلة بالاسم الموصول للنداء فتقدير الآية (يـا من صفته كذا وكذا البشر يدخلون الجنة)[3].

قوله تعالى**[أوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ]**[4].

(مَنْ) في الآية فيها ثلاثة أوجه وهي:

1. موضع النصب، وذلك بإضمار فعل فيكون تقدير الجملـة (أنهـم يجعلـون للرحمن من هذه الصفة المذمومة صفته)[5].
2. الرفع على الابتداء، والخبر يكون محذوفاً، فالتقدير هو (أو مَنْ ينشأ جزءً)[6].
3. في موضع جر على البدل في قوله تعالى من (بما) في الآية التي سبقتها[7]، وهي قولة تعالى**[وَإذَا بُشِّرَ أحَدُهُمْ بالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ]**[8].

وأقرب الأوجه الإعرابية هو الوجه الثاني، فيكون الاسم الموصول مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (ينشأ).

قوله تعالى**[إلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ إنَّهُ هُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ]**[9].

هذه الآية فيها نمط استثناء، والاستثناء في هذه الآية فيه وجهان: أحدهما متصل والآخر منقطع، و(مَنْ) في هذه الآية فيها أربعة أوجه[10]:

---

[1]- الزمر 9.

[2]- الفراء، معاني القرآن،ج2، ص416.

[3]- العكبري، التبيان، ج2،ص1109.

[4]- الزخرف 18.

[5]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص94.

[6]- الزمخشري، الكشاف، ج3، ص482.

[7]- الفراء، معاني القرآن، ج3، ص 29.

[8]- النحل 58.

[9]- الدخان 42.

[10]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص117.

1. في موضع رفع على البدل من الواو في قوله (ولاهم ينصرون)، فيكون تقـدير الآية على هذا النحو (لا يمنع من العذاب إلا مَنْ رحمه الله).
2. أن تكون مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (مغفور)، والتقدير(إلا مَـنْ مغفـور لـه يرحمه الله).
3. في موضع النصب على الاستثناء، فيكون تقدير الآية (إلا المؤمنين الـذين قـد رحمهم الله بقبول الشفاعة فيه)، وبالتالي فإنَّ نمط الاستثناء يكون متـصلاً؛ لأنَّ شفاعة الشافع منهم[1].
4. النصب على الاستثناء ولكن نمطه استثناء منقطع، ويكون تقدير الآية(ولكن من رحمهم الله وهم المؤمنون الذين لا يحتاجون إلى من يغني عنهم أو ينصرهم)[2].

3.3 التعدد في أسماء الاستفهام.

أسماء الاستفهام كلها أسماء مبنية على ما تلفظ به ما عدا أي، فهو معرب وهذه الأسماء هي[3]:

1. مَنْ: يستفهم به عن العاقل.
2. ما: يستفهم به عن غير العاقل.
3. متى: يستفهم به عن الزمان.
4. أيَّانَ: يستفهم به عن الزمان.
5. أينَ: يستفهم به عن المكان.
6. أنَّى: يستفهم به عن المكان.
7. كيف: يستفهم به عن الحال.
8. كم: يستفهم به عن العدد.
9. أي: وهو اسم استفهام عام يحدده ما بعده، وهو معرب.

---

[1] - العكبري، التبيان،ج2، ص148.
[2] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط،ج5، ص160 وانظر الفراء، معاني القرآن، ج3، ص42.
[3] - مغالسة، محمود حسينى، النحو الشافي، ص112-123.

ويظهر تعدد الأوجه الإعرابية في أسماء الاستفهام من خلال اختلاف معنى الاستفهام الذي يدل عليه الاسم المبني، فهناك استفهام عن المكان، والحال، والعدد، وعن العاقل، وغير العاقل وغيرها، وكل معنى من هذه المعاني الاستفهامية يدل على وجهة إعرابية مختلفة عن الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية من معنى إلى معنى آخر.

من مظاهر تعدد الأوجه الإعرابية في أسماء الاستفهام:

أ. اسم الاستفهام ماذا:

قوله تعالى**[يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ]**[1].

اسم الاستفهام(ماذا) يحتمل ثلاثة أوجه:

1. (ماذا) في الآية السابقة مكونة من ما وهي اسم استفهام و ذا بمعنى الذي، وينفقون صلته والعائد محذوف، فتقدير الجملة السابقة (يسألونك أي شيء الذي ينفقونه)، فالهاء محذوفة من ينفقون، فتكون(ما) مبتدأ، و(ذا) و صلته خبر[2].
2. وقد توجَّه(ماذا) توجيهاً آخر، فتكون في موضع نصب بينفقون، ولا يقدر هنا هاء محذوفة فيكون تقدير الجملة على النحو التالي (يسألونك أيَّ شيء ينفقون)[3].
3. ويجوز أن تكون(ماذا) بمنزلة اسم واحد مبني للاستفهام؛ لأنَّها تكون مفعولاً مقدماً للفعل ينفقون فوقع على اسم الاستفهام فعل الإنفاق[4].

قوله تعالى**[هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ]**[5]. (ماذا) في الآية اسم استفهام ويجوز فيه:

---

[1] - البقرة 215.

[2] - العكبري، التبيان،ج1، ص172 وانظر مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص127.

[3] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج1، ص334.

[4] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج1، ص524.

[5] - لقمان 11.

1. أن تكون مبني في محل رفع على اعتبار أنَّها اسم استفهام؛ لأنها تستفهم عن الخلق الذي خلقه الذين من دونهم، وهذا الاستفهام يحتاج إلى إجابة، وهذا الوجه من أقرب الأوجه؛ لأن أسماء الاستفهام من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام[1].
2. وأمَّا الوجه الثاني فهو أن تكون مبني في محل نصب على أنَّه مفعول به، فتقدير الآية يكون(أي شيء خلق الذين من دونه)، وهو أقرب الأوجه؛ لأن اسم الاستفهام وقع عليه الفعل، فهو أقرب الأوجه إلى قواعد اللغة العربية[2].
3. وهناك توجيه آخر، وهو أنَّ الياء في (فأروني) المفعول الأول، و(ماذا خلق) قد سدت مسد المفعول الثاني للفعل رأى[3].

قوله تعالى**[إنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ]**[4].

اسم الاستفهام (ماذا) يحتمل ثلاثة أوجه:

1. (ماذا) يجوز فيها أن تكون اسم استفهام إنْ عددناها اسماً واحداً، وبالتالي تكون في موضع النصب على المفعول به بالفعل (تكسب) لا بالفعل (تدري)؛ لأنَّ الاستفهام ينتصب بما بعده لا بما قبله، وبالتالي يكون تقدير الآية (وما تدري نفسٌ تكسب ماذا غداً)، وعلى هذا التأويل فهذا الوجه أقرب الأوجه الإعرابية[5].
2. وأمَّا الوجه الإعرابي الآخر، إذا جعلنا(ماذا) اسمين وهما (ما و ذا) فتكون (ما) مرفوعة على الابتداء و(ذا) على الخبر[6].
3. وهناك توجيه آخر، وهو جواز وقوع (ماذا) موصولاً بالفعل (تدري)، فيكون التقدير (وما تدري نفس الشيء التي تكسب غداً)[1].

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص8.
[2]- الهمذاني ، الفريد في إعراب القرآن، ص8.
[3]- الأنباري، البيان، ج2، ص254.
[4]- لقمان 34.
[5]- الأنباري، البيان،ج2، ص257.
[6]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص158.

ب. اسم الاستفهام أي:

قوله تعالى**[بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ]**[2].

(أي)في هذه الآية اسم استفهام وفيها ثلاثة أوجه:

1. أنَّ الباء المتصلة بها مزيدة، والموقع الإعرابي لها مبتدأ، ويكون التقدير(أيكم المفتون)أي المجنون، وهناك من قال: إنَّ الباء ليست بزائـــدة مثـــل الحـــسن والضحاك والأخفش[3].
2. تفيد الباء المتصلة بها الظرفية بمعنى (في)، فالتقدير يكون (فـــي أي مكـــان منكم المفتون)[4].
3. أن يكون المضاف الذي بعد اسم الاستفهام محذوف، وقـــام المـــضاف إليـــه مقامه، فيكون التقدير (أيكم فتن المفتون)[5].

قوله تعالى**[وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ]**[6].

(أي) في الآية استفهامية وتحتمل ثلاثة أوجه:

1. النصب على أنَّها مفعول به للفعل(تنكرون)، والاستفهام ينصب ما بعده؛ لأنَّ له صدر في الكلام[7].
2. وهناك تأويل إعرابي آخر لهذا الاسم المبني، وهو الرفع على الابتداء وخبره الجملة الفعلية (تنكرون)، وهو أقرب الأوجه؛ لأنَّ أسماء الاستفهام هي مـــن الأسماء التي لها حق الصدارة في الجملة[8].

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص23 وانظر الدر المصون، السمين الحلبي، ج5، ص392.

[2]- القلم 6.

[3]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص273 وانظر البيان، الأنباري، ج2، ص453.

[4]- العكبري، التبيان، ج2، ص1234 وانظر الدر المصون، السمين الحلبي، ج6، ص351.

[5]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص351.

[6]- غافر 81.

[7]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص126.

[8]- التبيان، العكبري، ج2، ص1122.

3. ويجوز أن يكون اسم الاستفهام لتوبيخ الفئة الذين ينكرون آيات الله في الحياة الدنيا، وموقعه الإعرابي مفعول فيه للفعل (تنكرون)[1].

ج. اسم الاستفهام ما:

قوله تعالى**[مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ]**[2].

(ما) في الآية الكريمة يجوز فيها أن تكون نافيه، والمفعول به محذوف للفعل أغنى، فيكون التقدير (لم يدفع عن مالي شيئاً)، ويجوز أن تكون استفهامية لتوبيخ نفسه في محل النصب، ويكون التقدير (أي شيء أغنى عن مالي)[3].

قوله تعالى**[أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ]**[4].

(ما) الأولى في الآية الكريمة فيها وجهان وهما:

1. نافيه لا محل لها من الإعراب، فالتقدير(لا يغني عنهم مالهم ما يكسبون)[5].
2. اسم استفهام، والموقع الإعرابي له اسم استفهام في محل نصب مفعول به للفعل (أغنى)، وهذا الوجه أقرب من الوجه السابق؛ لأنه وقع عليه فعل الغناء وانتصب به[6]

د. اسم الاستفهام مَنْ:

قوله تعالى**[إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالمُهْتَدِينَ]**[7].

(مَنْ) في الآية السابقة اسم استفهام ويحتمل ثلاثة أوجه من الإعراب:

1. اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، فهو من الأسماء التي لها حق الصدارة في الجملة، فهو يستفهم عن الذين يضلون عن سبيل الله[8].

---

[1]- أحمد بن ميقري، البرهان في إعراب آيات القرآن،ج6، ص90.

[2]- الحاقة 28.

[3]- العكبري، التبيان،ج2، ص1237 وانظر الدر المصون، ج6، ص366.

[4]- غافر 82.

[5]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص127.

[6]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص53.

[7]- الأنعام 117.

[8]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1، ص226.

2. وهناك توجيه آخر، وهو أن تكون في موضع نصب بفعل دلَّ عليه الفعل (أعلم)، فيكون تقدير الكلام على النحو الآتي (هو أعلم يعلم من يضل)، ومن الصعب أن تنصب مَنْ (بأعلم)؛ وذلك لبعده من مضارعة الفعل، فالأفعال هي التي تعمل في المفعولات[1].

3. وهناك توجيه آخر، وهو أنَّها في موضع جر على إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله، فالتقدير (إنَّ ربك هو أعلم بمن)، وهذا الوجه ليس حسناً؛ لأنَّه لا يجوز إلاَّ في الشعر[2].

والأوجه الإعرابية السابقة كل وجه يعبر عن وجهة نظر إعرابية، فالرفع على الابتداء؛ لأنَّ كم الخبرية لها حق الصدارة في الجملة، وهو أقرب الأوجه الإعرابية السابقة، وأمَّا تأويل فعل في الجملة، فإنه يأتي وفق تقديرات نحوية تدخل على الجملة؛ ليقرر هذا الفعل المضمر مدى صحة الوجه الإعرابي من الرفع أو النصب أو الجر.

4.4 التعدد في أسماء الشرط.

تنقسم أسماء الشرط من حيث الجزم وعدمه إلى قسمين[3]:

1. قسم لا يجزم مثل:

أ. لو ولولا ولوما: ولو حرف شرط غير جازم تفيد امتناع لامتناع، وتأخذ فعل الشرط وجواب الشرط ولا تجزمهما ولولا تفيد امتناع لوجود.

ب. أما: وهي حرف تفصيل تقوم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، أي يكون لها جواب شرط فقط واجب الاقتران بالفاء.

ج. إذا: اسم شرط غير جازم يكون مبنياً في محل نصب، وقد يجزم في ضرورة الشعر.

2. قسم يجزم فعلين مثل:

---

[1]- الأنباري، البيان، ج1، ص336.
[2]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج2،ص384.
[3]- مغالسة، النحو الشافي، ص64-66.

أ. إنْ: وهي الحرف الوحيد من بين أدوات الشرط التي تجزم فعلين.

ب. مَنْ: وهو اسم شرط يجزم فعلين أيضا، وهو للعاقل ويكون في محل رفع مبتدأ، إذا كان فعل الشرط لازماً أو متعدياً.

ج. ما: اسم شرط لغير العاقل ويعامل في إعرابه معاملة(مَنْ) تماماً.

د. مهما: اسم شرط لغير العاقل وأصله(ما ما)، فهو مثل (ما) ويعرب إعراب (ما و مَنْ).

هـ. أي: اسم شرط معرب يفيد العموم.

و. متى: اسم شرط للزمان، ويكون مبنياً على السكون في محل نصب على أنه ظرف زمان.

ز. أيَّانَ: اسم شرط للزمان ويبنى على الفتح.

ف. حيثُما: اسم شرط للمكان.

ق. كيفما: اسم شرط يفيد الحال.

ل. أنَّى: اسم شرط بمعنى أينَ فيكون ظرفاً مكانياً.

ك. إذما: اسم شرط جازم، وهناك من النحاة من عدَّه حرف شرط مبني في محل نصب ظرف زمان.

ويظهر تعدد الأوجه الإعرابية في أسماء الشرط من خلال وجود فعل الشرط وجوابه، فقد يتعدد المعنى الذي يحتمله فعل الشرط وكذلك الجواب مما يؤدي إلى تعدد في الاحتمالات الإعرابية للجملة الشرطية، فالمعنى فيها قد يحتمل معنى الشرط وقد يحتمل أشياء أخرى، الأمر الذي يتطلب البحث في المعنى للوصول إلى الأوجه الإعرابية المتعددة.

من مظاهر تعدد الأوجه الإعرابية في أسماء الشرط:

أ. اسم الشرط إذا:

قوله تعالى**[إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ]**[1].

(إذا) في الآية أداة شرط غير جازمة و يجوز فيها وجهان:

[1]- الانشقاق 1.

1. أن تكون شرطية، وفعل الشرط (انشقت) وجوابه محذوف[1].

2. أن تكون غير شرطية، وفي جوابها أوجه[2]:

أ. أذنت في قوله تعالى**[وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ]**[3]، والواو زائدة، والتقدير(إذا السماء انشقت أذنت).

ب. فملاقيه أي (فأنت ملاقيه).

ج. يأيها الإنسان على حذف الفاء في قوله تعالى**[يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ]**[4].

د. وهناك توجيه آخر في جواب الشرط، وهو أن يكون جواب الشرط مقدراً تقديراً، والتقدير هو(إذا انشقت السماء لاقى كل إنسان كدحه)[5].

قوله تعالى**[إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ]**[6].

(إذا) في الآية يجوز فيها عدة أوجه وهي[7]:

1. أنَّها شرطية، وجوابها مقدر، أي إذا وقعت كان جوابها كذا وكذا، وهو العامل فيها.

2. وهناك توجيه آخر، وهي أنَّها ظرف محض ليس فيه معنى الشرط، أي وقت وقوع الواقعة، أو المكان الذي وقعت فيه الواقعة.

3. أنها شرطية، والعامل فيها الفعل الذي بعدها، وهو (وقعت).[8]

4. وأمَّا الأنباري فيبين أنَّ(إذا) شرطية في موضع نصب، وفيها عدة توجيهات إعرابية[9]:

---

[1] - الزمخشري، الكشاف، ج4، ص234.

[2] - الأنباري، البيان، ج2، ص503.

[3] - الانشقاق 2.

[4] - الانفطار6.

[5] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص497.

[6] - الواقعة 1.

[7] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص251.

[8] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص203.

[9] - الأنباري، البيان، ج2، ص413.

أ.أنْ يكون العامل فيها وقعت وذلك جائز؛ لأنَّ إذا فيها معنى الشرط فجاز أن يعمل فيها الفعل الذي بعدها.

ب. أنْ يكون العامل فيها(إذا رجَّت الأرض رجًّا)، أي وقوع الواقعة وقت رج الأرض.

ج. أن يكون العامل فيها (ليس لوقعتها كاذبة)، أي ليس لوقعتها كذب.

د- أن يكون العامل فيها فعلاً مقدراً.

قوله تعالى**[إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]**[1].

(إذا) في الآية أداة شرط غير جازمة وفعل الشرط (جاءك) وأمَّا جواب الشرط ففيه أوجه[2]:

1. منهم من قال: إنَّ جواب الشرط(قالوا).
2. ومنهم من قال: إنَّه محذوف.
3. ومنهم من قال: إنَّ جواب الشرط هو(اتخذوا أيمانهم) في قوله تعالى**[اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ]**[3].
4. وهناك توجيه آخر وضَّحه الأنباري، وهو أنَّ العامل في إذا هو(جاءك)، وجاز أن يعمل فيها وإن كان مضافاً إليه؛ لأنَّ إذا فيها معنى الشرط، والشرط يعمل فيما بعده لا فيما قبله، وهذا الوجه هو الأقرب؛ لأنَّ (إذا) تحتوي على معنى الشرط كما بيَّن ذلك النحاة، ولكن غير جازمة[4].

ب. ما جرى مجرى الشرط:

قوله تعالى**[وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا]**[5].

---

[1] - المنافقون 1.

[2] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص319.

[3] - المنافقون 2.

[4] - الأنباري، البيان، ج2، ص420 وانظر مشكل إعراب القرآن، مكي، ج1،ص735.

[5] - النساء 16.

1. (اللذان) في الآية الكريمة السابقة موقعها موقع الرفع، وإن كان معنى الكلام يحتوي على معنى الأمر؛ لأنَّ الكلام الذي بعدها يعني تمكن معنى الشرط فيه، فهو قد جرى مجرى الشرط فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار، وكما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمر أو مظهر، فلما بعد أن يعمل في الذين ما قبلهما من الإضمار لم يحسن الإضمار للفعل الذي قبلها؛ لنصبها فرفعنا بالابتداء كما يرفع الشرط، وبالتالي يكون فعل الشرط (يأتيانها) وجوابه (فأذوهما)[1].
2. وأمَّا الوجه الآخر، فهو جواز النصب على تقدير إضمار فعل فلو أوصلنا الذين بظرف بَعُدَ شبهه بالشرط فيصير النصب هو الاختيار[2].
3. وامَّا التوجيه الآخر، والذي وضَّحه أبو حيان الأندلسي، وهو أنَّ(اللذان) في موضع الرفع على الابتداء، وخبره (فاستشهدوا)[3]، وذلك في قوله تعالى[**وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ**][4].
4. لقد قرئت(اللذان) بتشديد النون عند ابن كثير، وبتخفيف النون عند الباقيين[5]، وبتشديدها على أنَّ إحدى النونين عوض من اللام المحذوفة؛ لأنَّ الأصل(اللذيان) مثل العميان، فحذفت الياء؛ لأنَّ الاسم مبهم، والمبهمات لا تثنى والحذف هنا مخالف للقياس[6].

ج. اسم الشرط مَنْ:

قوله تعالى[**فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ العَالَمِينَ**][7].

(مَنْ) الثانية في الآية السابقة تحتمل أربعة أوجه إعرابية[1]:

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص72.

[2] - الفراء، معاني القرآن، ج1، ص254.

[3] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج2، ص170.

[4] - النساء 15.

[5] - انظر الكشف، مكي، ج1، ص381.

[6] - العكبري، التبيان، ج1، ص339.

[7] - آل عمران 97.

1. أنْ تكون في موضع خفض بدل بعض من الكل من الناس، وبدل البعض من الكل لا بد له من ضمير فهو محذوف، والتقدير(من استطاع إليه سبيلا منهم).[1]
2. أجاز بعض علماء النحو منهم الكسائي أن تكون مَنْ شرطاً في موضع رفع بالابتداء، وأستطاع في موضع جزم(بمن)، والجواب محذوف تقديره (فعليه الحج)، وهذا الوجه هو أقرب الأوجه؛ لأنَّ قواعد النحو تجيز الحذف إذا دلَّ عليه دليل في الجملة، فقدرنا جواب الشرط من خلال المعنى في الآية.
3. أن تكون مَنْ شرطية، والجزاء محذوف يدلَّ عليه ما تقدم، ولا بد من ضمير يعود على جملة الشرط تقديره(مَنْ استطاع منهم إليه سبيلا فلله عليه أن يحج)، وهذا الوجه أرجح؛ لأنه يقابل الشرط في قوله (ومَنْ كفر فإنَّ الله غنيٌ)[2].
4. وهناك توجيه آخر، وهو أنّ تكونَ مَنْ شرطية؛ فتكون في موضع الرفع على الابتداء، ويلزم حذف الضمير الرابط لهذه الجملة بما قبلها، وحذف جواب الشرط، فالتقدير(مَنْ استطاع إليه سبيلا منهم فعليه الحج)[3].

5.5 التعدد في الأسماء المبنية التي تحتمل أكثر من وجه نحوي.

قوله تعالى**[وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِاليَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ]**[4].

وقد اختلف جمهور النحاة حول (مَنْ) في هذه الآية، وعلى حسب آراء النحاة تحتمل أوجه عدة[5]:

1. فمنهم من قال: إنَّها شرطية .
2. ومنهم من قال إنَّها موصولة .
3. وآخرون قالوا: إنَّها استفهامية أو نكرة موصوفة .

1- القرطبي، محمد بن أحمد، 1967م، تفسير القرطبي، الطبعة الثالثة، ج4، ص146.
2- السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص172.
3- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج2، ص85.
4- البقرة 1.
5- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج1، ص47.

فإذا كانت (مَنْ) الشرطية في الآية السابقة، فيجب أن يكون هناك في الآيــة مــا يحتمل معنى الشرط مثل قولنا (إن تدرس تنجح)، فالشرط في الآيــة الــسابقة هــو اشترط الإيمان بالله واليوم الآخر سببا لدخول الجنة.

وإن كانت موصولة فهي تقوم مقام الاسم الموصول (الذي) وتؤدي معناه وهــذا الوجه أقرب الأوجه إلى المعنى، وأمَّا إن كانت استفهامية فيكون تقدير الآية الــسابقة على النحو التالي: (مَنْ الناس الذين يقولون آمنا بــالله وبــاليوم الآخــر ومــا هــم بمؤمنين؟)، وأمَّا إن كانت نكره موصوفة فإنَّ هؤلاء الفئة من الناس الــذين يــدعون الإيمان هم مجهولون .

4. وهناك توجيه آخر، وهو أنَّ (مَنْ) في الآية الكريمة موضعها موضع الرفــع على الابتداء، وما قبلها خبر شبه جملة تقدم وجوبا على المبتدأ، ولو جــاءت الآية بشكل آخر (ومن الناس من يقولون) لجاز حمله على المعنى[1]، كما قال الله عز وجل في موضع آخر في القــرآن**[وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ]**[2].

5. وقد ضعَّف العكبري أن تأتي (مَنْ) موصولة بمعنى الذي في هذه الآية الكريمة؛ لأنَّ الاسم الموصول(الذي) يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى في الآية هو علــى الإبهــام، فالتقدير(ومن الناس فريقٌ يقولُ)[3].

قوله تعالى**[إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ]**[4].

(مَنْ) الثانية في الآية السابقة يحتمل أن تكون[5]:

---

[1] - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص77.

[2] - يونس 42.

[3] - العكبري، التبيان، ج1، ص24.

[4] - البقرة 158.

[5] - مكي ين أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص114.

1. للشرط؛ لأن موضع تطوع موضع جزم، وجواب الشرط هو (فإنَّ الله) في محل جزم جواب الشرط، وأصل يطوَّع يتطوَّع فأدغم، (ومَنْ) في موضع الرفع على الابتداء، وخبرها فعل الشرط.
2. أنْ تكون بمعنى الذي، فيكون(تطوع) صلتها ولا محل لها من الإعراب، ويكون موقع الذي في موضع الرفع على الابتداء أيضا.
3. وأمَّا العكبري فقد وجَّه الآية توجيهاً آخر، وهو أنَّ(من تطوَّع) يقرأ على لفظ الماضي وفي هذه الحالة يجوز ل(مَنْ) أن تكون بمعنى الذي، وموقعها الإعرابي الرفع على الابتداء وخبرها(فإنَّ الله)، والعائد محذوف تقديره له، وتكون للشرط فقط إذا قرئت الآية بالياء وتشديد الطاء[1]، وقد قرأها حمزة والكسائي[2].

قوله تعالى**[أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ]**[3].

(أينَ) في الآية السابقة تحتمل ثلاثة أوجه:

1. الظرفية المكانية فتعرب ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب، والمقصود أنَّ الموت يدرك الإنسان في أي مكان[4].
2. شرطية ودخلت(ما) عليها ليتمكن الشرط، فتكونوا جزمت بالشرط و(يدرككم) جوابه، ويكثر دخول(ما) على(أين) الشرطية لتقوي معنى الشرط[5].
3. وقد وضَّح أبو حيان الأندلسي في الإعراب المحيط أنَّ فعل الشرط متى كان ماضياً في اللفظ، فإنَّه يجوز في المضارع بعده وجهان: الجزم على الجواب والرفع، فيجوز أن يقال: حمل على موقع(أينما تكونوا) وهو(أينما كنتم

---

[1]- العكبري، التبيان، ج1،ص131.
[2]- انظر الكشف، مكي، ج1، ص269.
[3]- النساء 78.
[4]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص114.
[5]- العكبري، التبيان،ج1،ص374.

يدرككم)، فالفعل يدرككم ارتفع؛ لكون أينما تكونوا في معنى أينما كنتم، وهذا من باب الحمل على التوهم فتوهم أنَّه نطق بها[1].

قوله تعالى**[قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ]**[2].

(مَنْ) تحتمل في الآية السابقة أن تكون استفهامية أو موصولة، والتوجيه لها على الحالتين يكون على النحو التالي:

1. إن جعلنا من استفهامية كانت في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها والجملة الاسمية في موضع نصب المفعول إنْ كان الفعل (يعلمون) يتعدى إلى مفعول واحد، فالاستفهام هنا(مَنْ يفوز بالدار الآخرة)[3].
2. إن جعلناها موصولة بمعنى(الذي) تكون في موضع نصب يتعلمون، فيكون التقدير(تعلمون الذي تكون له عاقبة الدار)[4].
3. وقد وجَّه العكبري (مَنْ) في الآية السابقة على أن تكون موصولة أو استفهامية مثل(أعلم مَنْ يضلُّ) أو (أعلم الذي يضلُّ)؛ لأنهما أقرب إلى المعنى[5].

قوله تعالى**[اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ]**[6].

(ما) في قوله (قليلاً ما تذكرون) في الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه:

1. أنْ تكون (ما) زائدة، وتقدير النصب على أنَّها نعت لمصدر محذوف، وبالتالي يكون تقدير الجملة (تذكرا قليلاً تذكرون)، فتكون(قليلاً) نعت لمصدر محذوف، وهذا الوجه الإعرابي وجه جليٌ وواضحٌ[7].

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج2،ص212.
[2]- الأنعام 135.
[3]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج2، ص389.
[4]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن،ج1،ص219 وانظر الأنباري، البيان،ج1، ص342.
[5]- العكبري، التبيان،ج1، ص540.
[6]- الأعراف 3.
[7]- الأنباري، البيان،ج1، ص352 وانظر الدر المصون، الحلبي، ج3، ص231.

2. أنْ تكون (ما) موصولة بمعنى الذي، وبالتالي لا يجوز أن تنصب(قليلاً) بالفعل الذي بعدها؛ لأنَّه لا يجوز كما قرره علماء النحو تقديم الصلة على الموصول، وهذا الوجه أقرب الأوجه[1].

3. أنْ تكون (ما) نافية، وهذا الوجه بعيدٌ؛ لأنَّ(ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين، فيكون تقدير المعنى(ما تذكراً قليلاً)[2].

قوله تعالى[**فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**][3].

(ما) في هذه الآية يجوز فيها وجهان وهما:

1. أن تكون استفهامية في موضع الرفع على الابتداء إذا قرأنا الفعل الذي بعدها فعلاً ماضياً، وخبرها يكون الجملة الفعلية(أخفي) وما اتصل به، وبالتالي الاستفهام فيها يكون عن الشيء المخفي، ومن قرأها فعلاً مضارعاً تكون في محل نصب مفعول به مقدم[4].

2. أن تكون(ما) موصولة بمعنى الذي، وموضعها الإعرابي النصب على أنَّها مفعول به للفعل (تعلم) وصلته(أخفي)، والعائد محذوف تقديره(الذي أخفيه لهم)، فيكون تقدير الآية (تعلم ما)، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً[5].

قوله تعالى[**أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**][6].

(مَنْ) في هذه الآية يجوز فيها وجهان وهما:

1. أن تكون موصولة في موضع الرفع على الابتداء وما بعده صلته، والخبر محذوف قدَّره الكسائي (تذهب نفسك عليهم حسرات)؛ لدلالة فلا تذهب عليه[1].

---

[1]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص281.
[2]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص232.
[3]- السجدة 17.
[4]- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج2، ص191 و انظر الدر المصون، الحلبي، ج5، ص399.
[5]- الأنباري، البيان،ج2، ص260.
[6]- فاطر 8.

2. أن تكون شرطية، وفعل الشرط (زيّنَ)، وجواب الشرط(فرآه)، فيكون المعنى الذي يعمل الأعمال السيئة ويزينها فيراها حسنة، فسوف يجـازيهم الله بمـا صنعوا[2].

قوله تعالى**[لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا]**[3].

(ما) في الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه:

1. أن تكون موصولة، فإنَّها في هذه الحالة تعود على شيء محـذوف، فيكـون تقدير الجملة (إلا الذي ملكته يمينك من الإماء)، وفي هـذه الحالـة يكـون إعرابها الرفع على البدل، أو النصب على الاستثناء على اعتبـار أنَّ إلا أداة استثناء، وهذا الوجه أقرب الأوجه الأعرابية على اعتبار إلا أداة استثناء[4].
2. أن تكون (ما) مصدرية في موضع النصب على الاستثناء المنقطع، وفي هذه الوجه يكون تقدير الجملة (مملوك يمينك)[5].
3. وقد بيَّن أبو حيان الأندلسي أنَّ الوجه الثاني ليس حسناً؛ لأنَّ ملـك اليمـين وملك بمعنى مملوك، فصار من جملة النساء؛ لأنَّه لم يبين حقيقـة المـصدر فيكون الرفع أرجح[6].

والأوجه الإعرابية السابقة تبين الحالة أو النوع الذي جاء عليه الاسـم المبنـي، والحالة الإعرابية التي تصاحبه وفق تأويلات النحاة المتعددة، ومثل هذه التـأويلات تبين بدقة مدى توافق الوجه الإعرابي مع المعنى العام في الجملة التـي تقـع فيـه، فعندما قدرنا الآية بتقدير آخر فإننا توصلنا إلى المعنى العـام الـذي تكتنفـه الآيـة الكريمة، ومثل هذا فإنَّه يحتاج إلى البحث بدقة في معنى الآية أولاً، ومن ثم النحـو ثانياً.

---

[1]- الدر المصون، الحلبي، ج5، ص459.

[2]- الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، ص82.

[3]- الأحزاب 52.

[4]- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص200.

[5]- الأنباري، البيان، ج2، ص272.

[6]- أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص33.

قوله تعالى[**وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ**][1].

(مَنْ) في هذه الآية تحتمل ثلاثة أوجه:

1. النصب على أنَّها مفعول به إذا كانت اسم موصول، فيكون تقدير الآية في هذه الحالة (لنعلم نحن مَنْ)، فهي قد اكتسبت النصب من الفعل الذي قبلها، وهو نعلم الذي فاعله ضمير مستتر تقديره نحن[2].
2. الرفع على الابتداء على اعتبار أنَّها اسم استفهام، وأسماء الاستفهام لها حق الصدارة في الجملة الاسمية، وخبره الجملة الفعلية (يؤمن)[3].
3. وأمَّا الوجه الآخر والذي وضَّحه السمين الحلبي، وهو أن تكون (مَنْ) استفهامية وتسد مسد مفعولي(العلم)؛ لأنَّ المعنى (يظهر للناس مَنْ يؤمن ممن لا يؤمن)، فعبَّر عن مقابله بقوله(ممَّن)[4].

قوله تعالى[**قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**][5].

(ما) في الآية الكريمة فيها وجهان:

1. أن تكون شرطية في موضع نصب مفعول مقدم؛ لأنَّ الفعل سأل من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وجواب الشرط يكون الجملة الاسمية (فهو لكم)، وقد اقترنت الفاء في جواب الشرط في هذه الآية؛ لأنَّ جواب الشرط جاء جملة اسمية، وهو أقرب الأوجه الإعرابية[6].

---

[1] - سبأ 21.

[2] - الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، ص68.

[3] - العكبري، التبيان،ج2، ص1067.

[4] - السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص443.

[5] - سبأ 47.

[6] - أبو حيان الأندلسي، الإعراب المحيط، ج5، ص57 وانظر الفريد في إعراب القرآن، ص78.

2. أن تكون موصولة في موضع الرفع على الابتداء، والخبر يكون (فهو لكــم)، والعائد محذوف أي(سألتكموه)، ودخول الفاء لشبه الموصول بالشرط؛ لأنَّه يتضمن فيه المبتدأ معنى الشرط، فيحتمل أنَّه لم يسألهم أجراً البتة[1].

قوله تعالى**[وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ]**[2].

(ما) في قوله(ما يتذكر) في الآية يجوز فيها وجهان:

1. يجوز أن تكون مصدرية، أي (تعميراً يتذكر فيه)، وقد غلَّط السمين الحلبــي هذا الوجه الإعرابي؛ لأنَّ الضمير في(فيه) يعود على (ما)[3].
2. يجوز أن تكون نكرة موصوفة عما يتذكر فيه، أي(زماناً يتذكر فيه)، وهــذا الزمان غير معروف، وهذا الوجه الإعرابي أقرب من الوجــه الأول؛ لأنَّــه أقرب إلى المعنى في الآية فالتعمير يدلُّ على الزمـــان، ويجــوز ل(مـــا) أن تكون ظرفية زمانية، أي تدل على الزمان أو الوقت الذي ذكر فيه[4].

فالأوجه الإعرابية السابقة تبين الأنواع التي يجوز أن تأتي عليها (ما) بما يتوافق مع المعنى في الآية الكريمة السابقة، ففي الوجه الأول يكون تقدير الآية (التعميــر) فهو مصدر من الفعل الرباعي(عمَّرَ) المزيد بالشدة، وأمَّا الوجه الثاني فهي توصــف لنا التذكر والكيفية التي تأتي عليها، وتبين لنا الزمان أو الوقت الذي يتم فيه الحدث.

قوله تعالى**[قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ]**[5].

(مَنْ) في هذه الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه وهي[6]:

1. أنْ تكون موصولة، ويجوز فيها وجهان: الرفع على الابتداء، و(فزده) الخبر، أو أنَّها منصوبة بفعل مقدر على الاشتغال، والفعل لا يقدر إلاَّ بعدها؛ لأنَّ لها صدر الكلام .

---

[1]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص453.

[2]- فاطر 48.

[3]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج5، ص471.

[4]- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج7، ص 316.

[5]- سورة ص 61.

[6]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2 ،ص1105.

2. أنْ تكون شرطية، وفعل الشرط (قدَّم)، (وفزده) جوابها، وهذا الوجه أقــرب الأوجه فيكون اشتراط زيادة العذاب بهذا النوع من التقديم.

3. أنْ تكون استفهامية، و(قدِّم) خبرها، والتقدير(أي شخص قدَّم لنا هذا).

وأمَّا إن كانت موصولة، فإنَّ موقعها الإعرابي يكون بالرفع على الابتداء؛ كونها تصدرت بداية الجملة، وأمَّا أنْ يكون موقعها النصب، وذلك من خلال وجود الفعــل الظاهر فزده في الجملة فهذا الحدث سوف يقع على الاسم الموصول، وأمَّــا الوجــه الإعرابي الثاني فإنَّ موقعها الإعرابي يكون بالرفع على الابتــداء، وفعــل الــشرط هو(قدم)، وجواب الشرط(فزده)، وأمَّا الوجه الثالث للدلالة على التكبير من شأن هذا الأمر، وأنَّه سوف يلاقي نتيجته الحتمية وهي العذاب الأليم من الله عز وجل.

قوله تعالى**[لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آَبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ]**[1].

(ما) في الآية السابقة يجوز فيها[2]:

1. أن تكون نافية؛ لأنَّ آباءهم لم يُنْذَروا قبل النبي عليه السلام.

2. أن تكون مصدرية في موضع النصب، والتقدير(لتنذر قوماً إنذاراً مثل إنذارنا آباءهم).

3. أن تكون موصولة، ويكون التقدير(تنذرهم العذاب الذي أنذره آباءهم)[3].

4. وهناك مَنْ قال: إنَّها زائدة في الجملة فالتقدير(لتنذر قوماً أنذر آباؤهم)[4].

والوجه الإعرابي الأول يكون تقدير المعنى هو نفي الإنذار عن آباءهم، وإنَّه لم يأتِ آباءهم ولا أنزل عليهم كتاب بشهادة، وأمَّا الوجه الثاني فهي موصولة وموقعها الإعرابي يكون النصب على المفعول به الثاني للفعل (لتنذر)، وأمَّا الوجــه الثالــث فيكون تقدير الآية (لتنذر قوماً إنذار آبائهم).

---

[1] - يس 6.

[2] - الأنبا ري، البيان،ج2، ص291.

[3] - الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن، مجلد4، ص99.

[4] - العكبري، التبيان، ج2، ص1079.

قوله تعالى[**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**][1].

(ما) في هذه الآية يجوز فيها عدة أوجه منها[2]:

1. أن تكون مصدرية منصوبة المحل.
2. أن تكون موصولة في موضع نصب.
3. أن تكون استفهامية منصوبة المحل[3].

وأمَّا الوجه الإعرابي الأول، فهو وجه حسن ومن خلاله نستدل على أن أفعال العبادة هي لله تعالى خيراً كانت أم شراً.

وأمَّا الوجه الثاني فقد احتمله النحاة على تقدير الآية (والله خلقكم والذين يعملون من الأصنام أي الخشب والحجارة).

وأمَّا الوجه الثالث فهو لتوبيخ هؤلاء الفئة من الناس واحتقار عملهم.

قوله تعالى[**وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ**][4].

1. هذه الآية قرئت قراءتين الأولى (بما كسبت)، وقد قرأها نافع وابن عامر، والأخرى (فيما)، وهذه القراءة بإثبات الفاء فتكون الفاء وما اتصل بها جواب الشرط في موضع جزم[5].
2. وأمَّا القراءة الأولى (بما) بغير الفاء ففيها وجهان:

أ. أنْ تكون(ما) موصولة، والموقع الإعرابي لها الرفع على الابتداء، فيكون تقدير الآية (والذي أصابكم من مصيبة واقع بما كسبت أيديكم)[6].

ب. أنْ تكون(ما) شرطية، ولم تعمل في الفعل شيئاً؛ لأنَّها دخلت على لفظ الماضي فحذفت الفاء في جواب الشرط مثل قولنا (من يعرف نِعَمَ الله يشكره)، فالتقدير يكون (من يعرف نعم الله فيشكره)[7].

---

[1] - الصافات 96.

[2] - مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص239.

[3] - العكبري، التبيان، ج2، ص1091 وانظر البيان، الأنباري، ج2، 306.

[4] - الشورى 30.

[5] - الأنباري، البيان، ج2، ص349 وانظر الإعراب المحيط، أبو حيان، ج5، ص138.

[6] - ابن جني، الخصائص، ج2، ص281.

[7] - الأنباري، البيان، ج2، ص349 و انظر الدر المصون، الحلبي، ج6، ص88.

وجعل(ما) شرطية أولى من جعلها موصولة؛ لأنَّها أعم والمعنى أقوى.
قوله تعالى**[وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ]**[1].
(مَنْ) في هذه الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه وهما[2]:

1. أنْ تكون شرطية، فيكون فعل الشرط انتصر، والفاء الواقعة في جواب الشرط.
2. يجوز أن تكون موصولة، فيكون تقدير الآية (الذي انتصر بعد ظلمه فأولئك...)
3. بيَّن أبو حيان أنَّ اللام المتصلة في(مَنْ) فيها معنى القسم، والقسم قبلها محذوف، و(مَنْ) شرطية، والفاء في أولئك جواب الشرط، و(ظلمه) مصدر مضاف إلى المفعول[3].

ففي الوجه الإعرابي الأول أداة شرط جازمة، تجزم فعل الشرط (انتصر)، وجوابه اسم الإشارة التي اتصلت به الفاء، وهذا الوجه أقرب الأوجه إلى المعنى في الآية، وهو اشتراط النصر بعد الظلم فهؤلاء الفئة ما عليهم من سبيل يوم القيامة.
قوله تعالى**[وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آَلِهَةً يُعْبَدُونَ]**[4].
(مَنْ) في الآية فيها ثلاثة أوجه إعرابية وهي[5]:

1. أنْ تكون موصولة، والموقع الإعرابي لها هو النصب على أنَّها مفعول به، فيكون تقدير الجملة على هذا النحو(وأسأل الذي أرسلنا من قبلك عما أرسلوا به).
2. أنْ تكون موصولة، والموقع الإعرابي لها هو الجر، وذلك بتقدير حرف جر محذوف من الجملة، والتقدير هو(واسألنا عن من أرسلناه).

1- الشورى 41.
2- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص86.
3- أبو حيان، الإعراب المحيط، ج5، ص142.
4- الزخرف 45.
5- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص101.

3. أنْ تكون(مَنْ) استفهامية، والموقع الإعرابي لها هو الرفع على الابتداء، والخبر هو الجملة الفعلية (أرسلنا)، والمعنى(مَنْ أرسلنا يا رب قبلي من رسلك)، فالاستفهام عن الرسل الذين أرسلوا[1].

قوله تعالى**[وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ]**[2].

1. يجوز أنْ تكون(ما) في قوله تعالى (فيما) موصولة، وما يليها هو صلة لها، ويجوز أنْ تكون موصوفة وما بعدها صفتها[3].
2. و(إِنْ) في نفس الآية يجوز فيها ما يلي:

أ. أنْ تكون نافية، فيكون تقدير الآية (ولقد مكناهم في الذي أوفى شيء ما مكناكم فيه)، وقد عُدل عن(ما) إلى (أن)؛ كراهة لتوالي الأمثال واللغة لا تميل إلى مثل هذا بل تعالجه وفق قواعد منبثقة من أصول النحو العربي[4].

ب. أنْ تكون شرطية، وفعل الشرط(مكناكم) وجوابه محذوف، ويكون تقدير الجملة (فيما إن مكناكم فيه كنتم) [5].

قوله تعالى**[مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ]**[6].

(مَنْ) في الآية الكريمة يجوز فيها ما يلي[7]:

---

[1]- أبو حيان، الإعراب المحيط، ج5، ص151.

[2]- الأحقاف 26.

[3]- سيبويه،الكتاب، ج1، ص433.

[4]- سيبويه،الكتاب، ج1، ص433.

[5]- القرطبي، تفسير القرطبي، ص6028.

[6]- ق 33.

[7]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص180.

1. أنْ تكون موصولة، والموقع الإعرابي لها في موضع جر على البـدل مـن (المتقين) في قوله تعالى[وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ][1]، أو أن تكـون خبراً والمبتدأ محذوف فيكون تقدير الآية (هم من خشي).
2. أن تكون شرطية في موضع الرفع على الابتداء، والخبـر الجملـة الفعليـة (أدخلوها) في قوله تعالى[ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الخُلُودِ][2]، وعلـى تقـدير حذف جواب الشرط في هذا الوجه الإعرابي.
3. وهناك من قال: إنَّ (من خشي) منادى حذف منه حرف النداء، فتقدير الآيـة (يا مَنْ خشي).

---

[1]- ق 31.
[2]- ق 34.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على النبي العربي الأمين وبعد:

فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من القضايا التي تخص ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية على المستويين النظري والتطبيقي، ومن النتائج التي توصلت إليها:

1. إنَّ ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية تشكلت نتيجة اختلاط مجموعة من القبائل بعضها مع بعض مما أدَّى إلى تعدد اللهجات، واختلاف اللغات بين كل قبيلة وأخرى، الأمر الذي أدَّى إلى تنوع المعاني واختلافها، وهذا بدوره يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية لهذه اللهجات واللغات، زيادة على اختلاف المعنى واختلاف اجتهاد المفسرين في توجيه التراكيب اللغوية.
2. إنَّ علماء اللغة والنحو كان لهم آراء في ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية، ومجمل هذه الآراء أنَّ الإعراب له دور بالغ في تعدد المعاني.
3. إنَّ غياب الحركة الإعرابية يؤدي إلى تعدد الاحتمالات الإعرابية، وهذا يؤكد على إعراب عناصر الجملة، وهذا يسهم في تعدد الاحتمالات الإعرابية في النص القرآني.
4. إنَّ القرآن الكريم يعدُّ ميداناً واسعاً للكشف عن تعدد الأوجه الإعرابية، وذلك من خلال تأويلات النحاة المتعددة لمعاني آيات القرآن الكريم، وقد تبين لنا ذلك من خلال الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والتي تمثلت بدراسة التعدد في الأسماء المبنية في القرآن الكريم.
5. إنَّ هناك علاقة وطيدة بين التعدد والتفسير في القرآن الكريم، فالإعراب هو المدخل الأساسي لفهم آيات القرآن الكريم، واختلاف القراءة القرآنية واختلاف الإعراب يؤدي إلى تنوع في المعنى، وهذا التنوع يؤدي إلى تعدد في الأوجه الإعرابية.
6. إنَّ تعدد الأوجه الإعرابية يعد مظهرا من مظاهر التوسع في العربية، وقد أسهمت فيه النظرية النحوية إسهاماً كبيراً، مما أتاح للفظ الواحد كثيرا من أوجه الإعراب التي يسمح بها النظام النحوي، ويجيزها المعنى المحتمل.

المراجع

الألوسي، محمود شكري،(1980)م، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(والمتوفى سنة577هـ)،(1970)م، **البيان في إعراب غريب القرآن**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد،(1982)م، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، طبعة دار الفكر - بيروت.

الأندلسي أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف(والمتوفى سنة 749هـ)،(د. ت)، **البحر المحيط**، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة دار الفكر.

الأندلسي أبو حيان، تأليف الدكتور ياسين جاسم،(2001م)، **الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان،الطبعة الأولى.

أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف، (1984م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النماس.

أنيس، إبراهيم،(1975م)، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلوا المصرية، الطبعة الخامسة.

أنيس، إبراهيم،(1973م)، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة.

الأهدلي، أحمد ميقري بن أحمد حسين،(د.ت)، **البرهان في إعراب آيات القرآن**،المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى.

بشر، كمال،(1971م)، **دراسات في علم اللغة**، القسم الثاني ، دار المعارف القاهرة.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر،(1972)، **الجمل**، تحقيق علي حيدر، طبعة دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان،(1952م)، **الخصائص**(والمتوفى سنة392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان،(1969م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القــراءات**، تحقيق النجدي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة- القاهرة.

ابن الحاجب النحوي، أبو عمرو عثمان،(1980م)، **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي، الجامعة المستنصرية- بغداد.

حبلَّص، محمد يوسف،(1991م)، **البحث الدلالي عند الأصوليين**، الطبعــة الأولـــى، مكتبة عالم الكتب.

الحريري،(1975م)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، مصر.

حسان، تمام،(1973م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب – الدار البيضاء.

الخالدي، كريم حسين ناصح،(2006م)، **نظرية المعنى في الدراسات النحويـــة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

خلاف، عبد الوهاب،(د.ت)، **علم أصول الفقه**، مكتبة الدعوة الإســلامية، الطبعــة السابعة، القاهرة.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد،(1930م)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيــق أونو برتزل، استنانبول.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد،(1359هـــ)، **إتحاف فضلاء البشر**، تحقيــق علي محمد الطباع، دار الندوة، مصر.

الذهبي، محمد حسين،(1976م)، **التفسير والمفسرون**، الطبعة الثانية، القاهرة.

الراوندي، قطب الدين،(1405هـــ)، **فقه القرآن**، تحقيق أحمد الحسيني باهتمام السيد محمود المرعشي،الطبعة الثانية،مطبعة الولاية في النجف، العراق.

رشيد، بلحبيب (2004م)، **مقومات الدلالة اللغوية**، بحــث منــشور علـــى شـــبكة الإنترنت، متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.neelwafurat.com

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(والمتوفى سنة377هـــــ) ،(1986م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك،دار النفائس، بيروت.

الزركشي، بدر الدين محمد عبد الله(والمتوفى سنة 794هـ)،(1988م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، د.ت ،(متوفى سنة 395هـ)،(د.ت)، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة الحلبي- القاهرة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر،(والمتوفى سنة 538هـ)، (2003م)، **الكشاف**، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.

أبو زيد، نصر حامد،(1988م)، **التأويل في كتاب سيبويه**، منشورات مجلة القاهرة.

السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف، (1994م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق علي محمد معوض والشيخ عادل عبد الموجود والدكتور جاد مخلوف جاد والدكتور زكريا عبد المجيد النوتى،الطبعة الأولى، جامعة القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،(1316)، **الكتاب**، المطبعة الأميرية – القاهرة.

السيوطي، جلال الدين(المتوفى سنة180هـ)، (1990م)،**الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

شاهين، عبد الصبور، (1966م)، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، دار العلم- مصر.

شاهين، كمال،(2003م)، **نظرية النحو العربي القديم**، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي، كلية اللغات والترجمة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى.

الشرقاوي، أحمد محمد،(1425هـ)، **مناهج المفسرين**، طبعة مكتبة الرشد- الرياض.

الصالح، صبحي،(1997م)، **دراسات في فقه اللغة**، الطبعة السادسة، طبعة دار الملايين- بيروت.

الطباطبائي، محمد حسين، (1997م)، **الميزان في تفسير القرآن**،مؤسسة النشر الإسلامي - بيروت.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(والمتوفى سنة 310هـ)، (د.ت)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (2000م)، **النحو والدلالة**، دار الشروق، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة و أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس زهران، (2005م)، **النحو الأساسي**، دار الفكر العربي القاهرة.

عبده، داود ،(1979م) ، التقدير وظاهر اللفظ، **مجلة الفكر العربي**، معهد الإنماء العربي – بيروت.

ابن عربي، أبو بكر محمد بن عبدالله،(د.ت)، **أحكام القرآن**، تخريج وتعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت.

عظيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، **دراسات لأسلوب القرآن**، دار الحديث- القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين،(1987م)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوى، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية - بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين،(616هـ)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق محمد خير الحلواني، طبعة دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية.

العمايرة، إسماعيل أحمد، (د.ت)، **بحوث في الاستشراق**، الجامعة الأردنية، عمان- دار البشير.

عوض، سامي، أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(29) العدد(1) 2007.

أبو غريبة، عصام عيد فهمي،(2006م)، **أصول النحو عند السيوطي**، الهيئة العامة المصرية على الكتاب، الطبعة الأولى.

الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد(والمتوفى سنة505هـ)،(1994)، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق إبراهيم رمضان، دار الأرقم، بيروت.

الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد(والمتوفى سنة 377هـ)، (1389هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، دار التأليف بمصر.

الفراء، شمس الدين أبو زكريا يحيى بن زياد،(والمتوفى سنة 207هـ)، (1972)، **معاني القرآن**، الأول طبع دار الكتب المصرية، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والثاني تحقيق محمد علي النجار ونشر الدار المصرية، والثالث تحقيق عبد الفتاح شلبي والأستاذ علي النجدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فلفل، محمد عبدو،(د.ت)، **ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري**، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية من كلية الآداب-جامعة دمشق.

القرطبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد،(1980م)، **تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب،(437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن،كلية الآداب-جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (د.ت)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها**، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة.

المبارك، مازن، (1985م)، **نحو وعي لغوي**، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية.

مصطفى، جمال الدين(والمتوفى سنة 1996م)، (1980م)، **البحث النحوي عند الأصوليين**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

مغالسة، محمود حسينى،(1991م)، **النحو الشافي**،عمان دار البشير.

أبو المكارم، علي، (1973م)، **أصول التفكير النحوي**، الجامعة الليبية(طرابلس-كلية التربية.

ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (د.ت)، **إعراب القرآن**، المجمع العلمي العراقي، بغداد.

هادي، خالد خليل، مقال بعنوان **(دراسة في ضوء المنهج الوصفي،جريدة الصباح)**، جريدة الصباح.

الهراسي، عماد الدين بن محمد الطبري، (1985م)، **أحكام القرآن**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين،(2004)، **مغني اللبيب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات حلب.

هشام عامر عليان ود.سميح عبدالله، (1985م)، **المرجع السهل في قواعد النحو العربي**، الطبعة الخامسة.

الهمذاني، حسين بن أبي العز، (1991م)، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق فؤاد علي مخيمر وفهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة،المجلد الرابع.

وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، **فقه اللغة**، طبعة البيان العربي، الطبعة الرابعة.

المعلومات الشخصية

الاسم: محمد عبدالحميد العساسفة

الكلية: الآداب

التخصص: اللغة العربية

السنة: 2011

رقم الهاتف: 00962788856838